



Distr.  
GENERAL

TD/B/L183  
8 August 1988

ARABIC

Original : ENGLISH



# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخامسة والثلاثون

الجزء الأول

جنيف ، ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨

الجلسة ٩ من جدول الأعمال المؤقت

تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

(قرار المؤتمر ١٤٦ (د - ٦) تاريخ ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣

و ١٦٩ (د - ٧) تاريخ ٢ آب/أغسطس ١٩٨٧)

التطورات الاقتصادية الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ،

مع إشارة خاصة إلى قطاع التجارة الخارجية

تقرير من أمانة الأونكتاد

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا العرض الوارد فيها للمساعدة التي تتضمنها على التعبير عن أي رأي كان من جانب أمانة الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها ، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها

المحتويات

الفهرس المحتوى

|           |   |               |
|-----------|---|---------------|
| ١٧١ - ١٧٠ | استم اذ عمل الوحدة الاقتصادية الخاصة (الشمى<br>الفلسطينى) ١٩٧٧ - ١٩٧٨ .....   | صديقر -       |
| ١٠٣ - ١   | الجزء الاول - اهمم التطورات فى اقتصاد الاراضى المحتلة -<br>مستوىة حتى ١٩٧٨ .....  | الجزء الاول - |
| ١١ - ٢    | السياسات والتدابير الامرائيلية التى تؤخر على<br>اقتصاد الفلستينى .....  | ذلك -         |
| ٤ - ٢     | ١ - تأثير الاحتلال الامرائيلى على مجال<br>التنمية الاقتصادية الفلستينية .....   |               |
| ١ - ٥     | ٢ - الاستجابة للاحتياجات الانسانية للاقتصاد<br>الفلستينى .....  |               |
| ١٦ - ٧    | ٣ - الاستفادة الفلستينية واقتصاد الاراضى<br>المحتلة .....   |               |
| ٩ - ٨     | (١) التكاتف الاقتصادية للاحتلال<br>الفلستينية .....   |               |
| ١٣ - ١٠   | (ب) الميسادات الاقتصادية من اجل<br>التنمية الاقتصادية الممتدة على<br>الحداد .....   |               |
| ١٦ - ١٤   | (ج) تصانير السياسة الامرائيلية<br>الجديدة .....   |               |
| ٢٢ - ١٧   | ١٤٢ اجماع الاقتصادية الرشيمية .....   | باء -         |
| ٢٥ - ١٧   | ١ - النتائج المحلى والتغير الهيكلى .....  |               |
| ٢٩ - ٢١   | ٢ - الدخل المنفى والاحتلال الخارجى .....  |               |
| ٢٢ - ٢٠   | ٣ - الصناعات والاحتضان .....  |               |
| ٥٢ - ٢٢   | التطورات القطاعية الرشيمية .....  | جيم -         |
| ٢٨ - ٢٢   | ١ - الزراعة .....   |               |
| ٤٥ - ٢٩   | ٢ - الصناعة .....   |               |
| ٥٠ - ٤٦   | ٣ - تطور ات قوة العمل والموارد فى امرائيل .<br>القطاع الخارجى : القطاع المبردى ،<br>والعقود ، والصناتى ، والاتفاق العام ..... | د -           |
| ٥٢ - ١٥١  |   |               |

المحتويات (تابع)

| <u>المقحة</u> | <u>الفقرات</u> |  |
|---------------|----------------|--|
| ٢٠            | ٥٤ - ١١٦       | الجزء الثاني - التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة |
| ٢٠            | ٥٥ - ٦٢        | الف - دور التجارة في الاقتصاد الفلسطيني .....              |
| ٢٠            | ٥٦ - ٥٥        | ١ - أداء التجارة .....                                     |
| ٢١            | ٦٢ - ٥٧        | ٢ - التركيب التجاري .....                                  |
|               |                | العوامل التي تؤثر على تنمية التجارة                        |
| ٢٢            | ٦٤ - ٨٢        | الخارجية الفلسطينية .....                                  |
| ٢٢            | ٦٤ - ٧٧        | ١ - السياسات والممارسات الاسرائيلية .....                  |
| ٢٢            | ٦٥ - ٦٨        | (أ) القيود على الانتاج .....                               |
| ٢٤            | ٦٩ - ٧٠        | (ب) القيود المالية .....                                   |
| ٢٤            | ٧١ - ٧٤        | (ج) قيود التسويق .....                                     |
| ٢٦            | ٧٥ - ٧٧        | (د) القيود على البنية الأساسية .....                       |
| ٢٧            | ٧٨ - ٨٢        | ٢ - السياسات والممارسات العربية .....                      |
| ٢٨            | ٨٢ - ١٠٨       | جيم - سياسات التجارة الخارجية .....                        |
|               |                | ١ - التجارة وأهداف التنمية الاقتصادية                      |
| ٢٨            | ٨٢ - ٨٦        | الشاملة .....  |
| ٢٠            | ٨٧ - ٩١        | ٢ - ترويج الصادرات والامتيازات التجارية ..                 |
| ٢٢            | ٩٢ - ٩٤        | ٣ - الشروط الأساسية لنجاح ترويج الصادرات ..                |
|               |                | ٤ - الحاجة الملحة التي تترتب عن التسويق                    |
| ٢٢            | ٩٥ - ٩٩        | الفلسطيني المباشر .....                                    |
| ٢٤            | ١٠٠ - ١٠٨      | ٥ - التدابير الأخرى لدعم التجارة .....                     |
| ٢٦            | ١٠٩ - ١١٦      | دال - دور المجتمع الدولي .....                             |

مختصر

استعراض عمل الوحدة الاقتصادية الخاصة (العقب الفلسطيني) 1987 - 1988  
١٢ وفقا لاحكام قراري المؤتمر 141<sup>٩</sup> (د - 7) و 179 (د - ٧) ، وبرنامج عمل  
الاوركنكاد ، وامل عمل الوحدة الاقتصادية الخاصة (العقب الفلسطيني) ، من حزيران/يونيه  
1987 الى حزيران/يونيه 1988 ، التركيز على : (1) استعراض وتخطيط التطورات  
في الازطاع الاقتصادية للعقب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ؛  
و (٢) المقترحات بشأن الاستراتيجيات والتدابير التي تستهدف تحسين اداء الاقتصاد  
الفلسطيني ؛ و (3) تسمية قاعدة بيانات الامم المتحدة لصالح العقب الفلسطيني ؛ و (4) المشاركة فسي  
الارنطة ذات الصلة التي تقوم بها منظمات الامم المتحدة لصالح العقب الفلسطيني فسي  
الاراضي المحتلة . وكانت الوحدة في اطلاقها بهذه الازطاع وفيرها ، تجري مفاوضات  
مختلفة مع منظمة التحرير الفلسطينية ومع سائر الهيتمين . وقد صدق خلال الفترة قيد  
الاستعراض تقدم كبير في هذه المجالات .

١٣١ كجزء من برنامج عمل الوحدة للفترة 1987 - 198٧ ، امتككك دراسة متعمقة  
بمعنوان " القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي " (UNCTAD/ST/SEU/3  
و 2 and Corr.1) بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا . ووزعت منذ  
ذلك الحين على عدد كبير من المؤتمرات والافراد الهتمين وقامت اللجنة الاقتصادية  
والاجتماعية لغربي آسيا بتجهتها الى اللغة العربية . وتشمل الوثائق الاخرى التي  
اعدتها امانة الاوركنكاد في 198٧ ووزعت على نطاق واسع : تقرير امانة الاوركنكاد  
لعام 198٧ من " التطورات الاقتصادية الاخيرة في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، مسح  
اجارة خاصة الى القطاع المالي " (TD/B/1142) ؛ " جداول احصائية مختارة بشأن  
الاقتصاد فسي الاورالسي الفلسطينية المحتلة (الطعة الغربية وقطاع غزة) " (UNCTAD/ST/SEU/4)  
؛ " بيليفوفن انيا مختارة حول اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة  
(الطعة الغربية وقطاع غزة) " (UNCTAD/ST/SEU/5) ؛ " تاريخ متعلم مختار للاقتصاد  
الاقتصادية والممارسات الاسرائيلية ذات الصلة في الاراضي الفلسطينية المحتلة (الطعة  
الغربية وقطاع غزة) حزيران/يونيه 198٦ - حزيران/يونيه 198٧ " (UNCTAD/ST/SEU/6) .  
وقد اتبعت جميع الوثائق الابعة المذكور في الحنء الاول من الدورة الرابعة والخامس  
لمجلس التجارة والتنمية .

١٣٢ واملت الوحدة توسيع قاعدة بياناتها عن الاقتصاد الفلسطيني ، بها في ذلك  
التفصيح المتعلم للسلطة الاحصائية وامتيانها . وكما جرى في السنوات السابقة ،  
كان على عمل الوحدة أن يعتمد فقط على المصادر الاحصائية الاولى التي تتوفر لها  
السلطات الاسرائيلية . وتوازي النقص في هذه السلطة ، ومنها افعال البيانات عن

القدس الشرقية المحتلة ، وتشكل عقبة رئيسية أمام تقديم تقرير دقيق عن التطورات الاقتصادية في الأراضي المحتلة . وبحيثما أمكن ، استخدمت مصادر احصائية بديلة من أجل تعزيز المصادر الاسرائيلية والتفصيل فيها . وتطلب هذا ملاحقة الجديد من المنشورات والمراجع عن الاقتصاد الفلسطيني والرصد المنتظم للمعائل الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

١٤١ وكجزء من برنامج عمل الاونكتاد ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، بدأت الوحدة في تحضير عدد من الدراسات والتقارير ، فضلا عن صياغة مشاريع تنفيذية تستهدف تعزيز مساهمة الاونكتاد في برنامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني . وتشمل الانشطة الحالية ما يلي :

(١) إعداد دراسة شاملة بعنوان " التجارة الخارجية للخطة الخمسية وقطاع غزة المحتلين " (UNCTAD/ST/SEU/7) . وهذه الدراسة ، المقرر استكمالها في الربع الثالث من عام ١٩٨٨ ، سوف تتناول في جملة أمور ، الاهتمامات المعرب فيها في الفقرات ذات الصلة من قرار المؤتمر ١٦٩ (د - ٧) . وتفحص دور التجارة والخدمات في تعزيز التنمية الاقتصادية الفلسطينية ، وآداء قطاع التجارة الخارجية ، والمواسم الرئيسية التي تؤثر على التجارة الخارجية للأراضي ، وتشمل السياسات والممارسات والقيود الهيكلية ، وأماكن توسيع وتنويع التجارة الخارجية في الأراضي ، والسياسات والتدابير الضرورية للتنمية الطويلة الأجل لقطاع التجارة الخارجية الفلسطيني ؛

(ب) إعداد تقرير امانة الاونكتاد لعام ١٩٨٨ عن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني ، لمرطه على مجلس التجارة والتنمية في الجزء الاول من دورته الرابعة والخلائين ، بعنوان " التطورات الاقتصادية الاخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، مع اشارة خاصة الى قطاع التجارة الخارجية " (TD/B/1183) . ويشمل التقرير في الجزء الاول استيفاء للتطورات الاقتصادية الاخيرة في الأراضي المحتلة ، من حيث المؤشرات الاساسية والنواحي ذات الصلة للسياسة الاقتصادية الاسرائيلية . ويولس اهتمام خاص للنواحي الاقتصادية للانتفاضة الفلسطينية الاخيرة في الأراضي . ويوجسز الجزء الثاني من التقرير الحاجج والتوصيات الرسمية للدراسة بشأن قطاع التجارة الخارجية للأراضي المحتلة (UNCTAD/ST/SEU/7) ؛

(ج) إعداد وثائق تقدم مقتطفات ومعلومات مستوفاة من قاعدة بيانات الوحدة عن الاقتصاد الفلسطيني ، وتشمل ملصلة احصائية ومراجع أبحاث وببليوغرافيا . ومن المقرر نشرها في الربع الرابع من عام ١٩٨٨ والربع الاول من عام ١٩٨٩ ؛

(د) وتبشيا مع المقترحات التي قدمت امانة الاونكتاد في مساهمتها فسي برنامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني ، المعتمد في عام ١٩٨٧ ، بدأت الوحدة في إعداد مقترحات مشاريع للمساعدة التقنية في

بناء مؤسسات للتنمية الاقتصادية للأراضي الفلسطينية المحتلة . وعنوان أول مسند المشاريع ، الذي استكمل في حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، " مركز تقييم المشاريع الاستثمارية للأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) " . وقدمت وثيقة المشروع لينظر فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من مصادر التمويل الممكنة . وترمسي الأنشطة المتوخاة إلى تدعيم وتطوير القدرات الفلسطينية الأهلية في التحليلات الاقتصادية الكلية والجزئية ولا سيما في تحديد ومباغة وتقييم وتنفيذ المشاريع الاستثمارية . والمعاهدة الدولية الملتمسة طيلة مدة المشروع يتوقع منها في جلسة أمور ، تنشئة كادر محلي مؤهل ودائم ، يواصل خدمة المركز في هذه المجالات وغيرها من المجالات ذات الطلة . وتحقيق هذه الأهداف سوف يُمكنُ شتى الفئات السكانية من أن تساهم مساهمة فعالة في عملية الإدارة والتنمية الاقتصاديةيتين في الأراضي .

١٥٢ وتقوم الوحدة ، كجزء أيضا من برنامج عملها للفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، باستكمال الأعمال التحضيرية للبدء في دراسة بعنوان " الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) : آفاق التنمية الاقتصادية المتواصلة " . والهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو فحص الاستراتيجيات العملية للتنمية المتواصلة للاقتصاد الفلسطيني في الأراضي المحتلة . ولهذا الغاية ، ستعتمد الدراسة إلى :

(أ) إجراء دراسة امتعصائية شاملة لاقتصاد هذه الأراضي ، تقييم أدائه في ظل ٢٢ سنة من الاحتلال الإسرائيلي ، وتبرز نواحي المشاكل الرئيسية وتدرس الصورة المرتقبة المباشرة ؛

(ب) تحديد وتحليل امكانات تنمية الاقتصاد الفلسطيني وآفاق المستقبل في ظل ظروف متغيرة ؛ و

(ج) صياغة إطار لاستراتيجيات بديلة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني في التصفينات جنبا إلى جنب مع السياسات التوجيهية ذات الصلة للإجراء المتعلق بالسياسة العامة ؛

وستحتاج هذه الدراسة إلى مدخلات ومساهمات ، تشمل موارد من خارج الميزانية ، من فروع أخرى لمانة الأونكتاد ، ومن الكيانات ذات الصلة لمنظومة الأمم المتحدة ومن الهيئات الإقليمية المعنية .

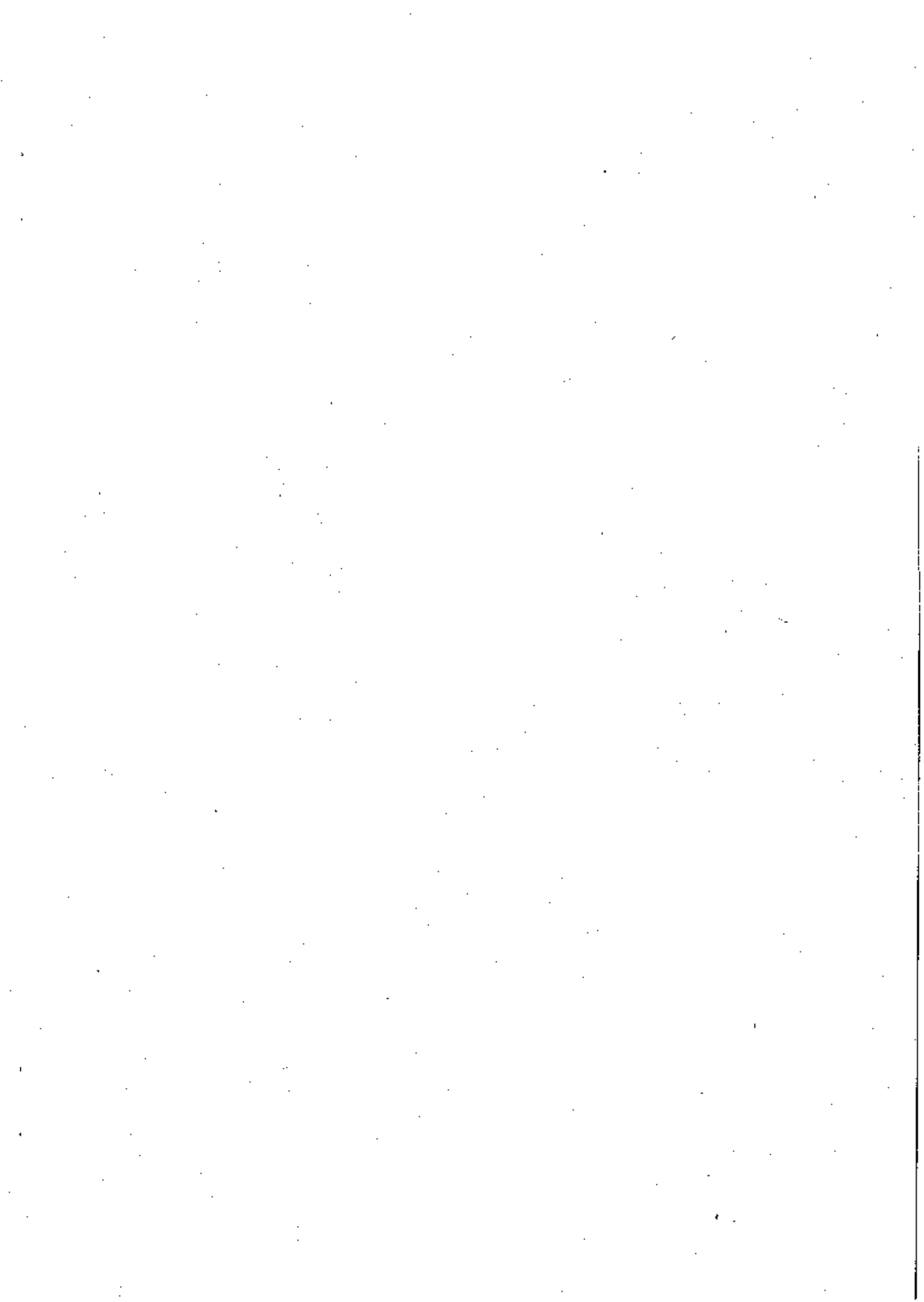
١٦١ وجزء من عملية جمع البيانات والمشاورات المتعلقة بأعداد الوثيقة UNCTAD/ST/SEU/7 ، أخطع موظفو الوحدة بمهمات ميدانية إلى مصر والأردن والجمهورية العربية السورية وتونس للاجتماع بمسؤولي حكومتي الأردن ومصر ، فضلا عن الدوائر ذات الصلة لمنظمة التحرير الفلسطينية وعدد من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية . وفي غضون ذلك ، أقامت الوحدة ، ودعمت ، العلاقات مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ، وكذلك مع مؤسسات البحوث والمؤسسات الأكاديمية الفلسطينية في الأراضي ، بشأن المسائل الموضوعية ذات الصلة ببرنامج عمل الوحدة .

١٧١ إن قرار المؤتمر ١٦٩ (د - ٧) بشأن " الحالة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة " ، يدعو في جملة أمور ، من الأمين العام للاونكتاد أن يقدم إلى مجلس التجارة والتنمية تقريراً دورياً عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار <sup>(١)</sup> . وحتى حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، كانت أمانة الاونكتاد قد شرعت في الاجراءات المدفذة للقسررر الآنف الذكر في المجالات التالية :

(٢) طلب معلومات من الدول الاعضاء في الاونكتاد ، في مذكرة (TDO (PAL) 410) تاريخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، عن التقدم المحرز في تنفيذ الفقرتين ٧ و ٨ من قرار المؤتمر ١٦٩ (د - ٧) . وسينعكس مضمون الردود الواردة على هذه المذكرة في دراسة الامانة عن قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني (UNCTAD/ST/SEU/7) <sup>(٢)</sup> ؛

(ب) اجراء مشاورات مع امانة مركز التجارة الدولية للاونكتاد والفاك حول الطرائق الممكنة لتقديم المشورة بشأن إنشاء مركز لتسويق المنتجات الفلسطينية (الفقرتان ٥ و ٦ من القرار ١٦٩ (د - ٧)) . واشفق ، في جملة أمور ، على أن نتاحسج الدراسة الآتفة الذكر (UNCTAD/ST/SEU/7) بإمكانها اتاحة معلومات مفيدة عن الحاجة الى مركز من هذا القبيل وإطاره ؛

(ج) اجراء اتصال مع البعثة الدائمة لاسرائيل في مكتب الامم المتحدة في جنيف ، بهدف ، في جملة أمور ، الى اقتراح قيام موظفي الامانة بمهمة الى الضفة الغربية وقطاع غزة من اجل اجراء مشاورات بشأن دراسة الاونكتاد للتجارة الخارجية الفلسطينية ومقترحات الامانة لمشاريع المساعدة التقنية . واقترحت البعثة الدائمة لاسرائيل ، رداً على هذا الطلب ، أن للامانة أن ترغب في توجيه جهودها نحو مساعدة سكان الأراضي من خلال برنامج الامم المتحدة الانمائي .





## الجزء الاول

### أهم التطورات في اقتصاد الأراضي المحتلة - مستوفاة حتى 1988

1 - شهد اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة تطورات هامة في الفترة من عام 1985 الى عام 1988<sup>(3)</sup> . ويتضح هذا التقرير أداء الاقتصاد الفلسطيني في السنوات الأخيرة ، بما في ذلك تأثير تدابير السياسات العامة الاسرائيلية والتشجيع الاقتصادية للانتعاش الشعبية الفلسطينية التي انطلقت في الاراضي في كانون الاول/ديسمبر 1987<sup>(4)</sup> .

### الف - السياسات والتدابير الاسرائيلية التي تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني

#### 1 - تأثير الاحتلال الاسرائيلي على مجال التنمية الاقتصادية الفلسطينية

2 - يحد من امكانيات التنمية المتواصلة للاقتصاد الفلسطيني ان عملية التحول في القطاع التقليدي لا تماحبها السياسات والتدابير اللازمة لامتصاص ، وتنظيم ، وضغوط إعادة التكييف<sup>(5)</sup> . وبالرغم من أن التحولات مابقة لعام 1967 ، فقد تفاوتت مسار التغيير منذ ذلك الحين كما وكيفا . وجلب الاحتلال الاسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني حشدا من الضغوط تردت بأدائه الانمياشي ، وأدى ذلك الى هبوط مطرد في النمو الاقتصادي دون تشجيع مواز للنمو في القطاعات الحديثة . وتمخضت آثار الاحتلال وما تلاه من تدابير<sup>(6)</sup> عن انخفاض فرص العمل الزراعي ، وتشجيع هروب العمال من القطاع التقليدي الى القطاعات الكثيفة العمالة للاقتصاد الاسرائيلي ، واهمال احتياجات القطاعات الانتاجية الفلسطينية وإعادة توجيهها للانتاج الاسرائيلي والمصالح الاستهلاكية الاسرائيلية ، والتحكم في القنوات التجارية على نحو يكفل الهيمنة الاسرائيلية على التجارة الفلسطينية . وأحد بوطنة هذه الآثار الاقتصاد الفلسطيني المغير وغير المتطور ، وهو يجابه دون تكافؤ ودون حماية تحدي منافسة الاقتصاد الاسرائيلي المترابط تفصيليا والعالي الرسولة والمتقدم تكنولوجيا .

3 - وقد تأكلت على مدى 21 سنة من الاحتلال الاليات التي كان يستطاع تخطيط ودعم الاقتصاد الفلسطيني على نحو أفضل . فرغم أن السلطات الاسرائيلية قد أخذت على عاتقها سلطة الادارة الاقتصادية ، فهي لم تف بالمسؤوليات اللازمة لتلك السلطة<sup>(7)</sup> . بل إن تركيز هذه السلطة تحت ولاية السلطات العسكرية الاسرائيلية ما زال يهيض الاداء الاقتصادي والامكانيات الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة<sup>(8)</sup> .

4 - وهكذا نشأ في الاراضي المحتلة اقتصاد يواجه طائفة من الضغوط ونواحي الضعف ، تموزه حاسة الهدد والاتجاه التي يمكن أن تعده بها سلطة مركزية اهلية نشطة . ولا يمكن في هذه الظروف أن ينجح تلقائيا طريق التنمية تنصف بالاستقرار والرشادة

وما يلزمها من سياسات وتدابير . ولا يسهل تحقق الشبكات لاية اتجاهات نمو تنشأ ، وشرجت هذه الاتجاهات الى دعائم للتنمية الفلسطينية . والمشكلة اليوم اعماق من مجرد وصف النسيج المعقد من السياسات والتدابير الاسرائيلية التي تسيطر او ببساطة تتجاهل التنمية الاقتصادية الفلسطينية . ان الآثار الضارة لهذه السياسات ، وتأثير ٢١ سنة من المنافسة اللامتكافئة مع الاقتصاد الاسرائيلي واستمرار اهمية العلاقة التاريخية للأراضي مع المنطقة العربية الخلفية ، قد توافقت لتشكيل اقتصاد فلسطيني جديد ، وهو اقتصاد مجزأ يعوزه التماسك الداخلي ، وممدوع بالقوة من تولى مصيره بيديه وصنع انصب طريق للتنمية من الموارد البشرية والطبيعية المتاحة له .

### ٢- الاستجابة للاحتياجات الانمائية للاقتصاد الفلسطيني

٥ - إن الحاجة الى اتخاذ اجراء عاجل لتخفيف ما يواجهه الاقتصاد الفلسطيني من مشاكل ، حاجة تكرر ترويضها والتشديد عليها في التقارير السابقة التي أعدتها امانة الاونكتاد ، والتي تدعو الى استراتيجيات تهدف الى تطوير اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وتسترشد بالاهداف التي تعكس تطلعات الشعب الفلسطيني كما تمكن شروثه الطبيعية من الموارد ، وتراعي الهيكل المشوه الحالي للاقتصاد <sup>(٩)</sup> .

٦ - وقد برزت اهمية استراتيجية من هذا القبيل في وقت اقرب عهدا على مستويات اخرى داخل المجتمع الدولي . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، اعترف الامين العام للأمم المتحدة ، في تقريره الى مجلس الأمن عن الحالة في الأراضي المحتلة ، بالامسائل التي أعرب عنه الفلسطينيون في " أن يتسنى الاطلاع بجهد دولي متضافر لحياء اقتصاد الأراضي ... " <sup>(١٠)</sup> . وكرر هذا الامين العام لمكتب العمل الدولي الذي دعا اليه " جهد انمائي حقيقي يستهدف مصلحة هذه الأراضي " ، يتجاوز الجهود المحدودة على معيد المساعدة التقنية العامة و/او الخاصة <sup>(١١)</sup> . وفي غضون ذلك ، لاحظ المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي انه ، بالإضافة الى تنمية الهيكل الاماسي الفلسطيني والتدريب التقني في الأراضي ، " يجب التأكيد على التنمية الاقتصادية لتشجيع خلق الوظائف وتعزيز الصناعات الصغيرة ، وتوسيع الانشطة التجارية القائمة على الزراعة وما شابه ذلك " <sup>(١٢)</sup> .

### ٣- الانتفاضة الفلسطينية واقتصاد الأراضي المحتلة

٧ - إن المشاكل التي ابتلي بها الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي اكتسبت الحاحا واهمية جديدين منذ بدء الانتفاضة في الأراضي المحتلة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . ودون النظر هنا في نواحي هذا النزاع المتعددة الجوانب القانونية والسياسية وما يتعلق منها بحقوق الانسان ، يمكن تمييز سمات اقتصادية واضحة للاضطراب الأخير وما يترتب عليه من آثار ، مع المضاعفات العديدة على الاقتصاد الفلسطيني نفسه . وشكلت الانتفاضة تحديات انمائية جديدة لكل من الشعب الفلسطيني وسلطات الاحتلال الاسرائيلية .

(أ) التكاليف الاقتصادية للانتفاضة الفلسطينية

٨ - بحلول تموز/يوليه ١٩٨٨ ، لم تكن هناك دلائل كثيرة على امتزام السلطات الاسرائيلية إلغاء القيود التي تؤثر على التنمية الفلسطينية ، بما فيها تلك القيود التي فرضت منذ بداية العام . وكان الشاغل الرئيسي للمصادر الرسمية الاسرائيلية والمعلقين الآخرين بشأن الآثار الاقتصادية للانتفاضة هو الضرر الذي لحق بالاقتصاد الاسرائيلي (بصورة رئيسية في الزراعة ، والبناء ، والخدمات ، والصناعة) نتيجة تقييد العمال الفلسطينيين وتقلص سوق صادرات اسرائيل معيقة تحتل مكانا بارزا في الاسواق الفلسطينية (خصوصا الأنسجة والمواد الغذائية وغيرها من السلع الاستهلاكية) (١٣) . وكان الدافع الى هذا القلق دلالات على أن التكاليف الاقتصادية لاسرائيل خلال الاشهر الخمسة الاولى من الاضطرابات وصلت الى ٨٠٠ مليون دولار (١٤) . وقد عزيت هذه التكاليف البرزيادة التكاليف الامنية ، وانخفاضات تراوحت بين ١٥ و ٢٠ في المائة في عوائد السياحة الاسرائيلية ، و ٢٠ في المائة في أنشطة البناء ، وما يريد على ٣ في المائة في ناتج الصناعة والزراعة ، فضلا عن التفجعات فير المباشرة التي نجمت عن النقص في القوة العاملة الناشئة عن الخدمة الاضافية في القوات المسلحة الاسرائيلية (١٥) .

٩ - ولم تتوافر ارقام مقارنة لتقييم تكاليف ما شكبه الاقتصاد الفلسطيني مسن خائر ، رغم احتمال كون هذه التكاليف ذات شأن ، بل واعلى تناسيبا (١٦) . ولم يتسج من مجالات الاقتصاد إلا القليل (١٧) : هبط دخل العوامل من العمل في اسرائيل ، حيث تجميد في الطلب الاسرائيلي على الخدمات السياحية الفلسطينية وغيرها من الخدمات ، اضطرب الانتاج الزراعي والصناعي ؛ تحولت المدخرات الى تغطية الاستهلاك ؛ هبطت مستويات الدخل والقوة الشرائية ؛ تقلصت التجارة المحلية وتجارة الصادرات ؛ ويواجه النظام المالي المحلي غير الرسمي والضعيف ضغوطا متجددة . وقد نشأت هذه الاضطرابات في الاقتصاد الفلسطيني عن تفاعل شتى المبادرات الفلسطينية الموجهة ضد الاحتلال الاسرائيلي ، وعن جهود السلطات الاسرائيلية للسيطرة على الموقف باتخاذ تدابير طوارئ و/أو مؤقتة . وكانت النتيجة المباشرة حتى اليوم مزيدا من تشديد القيود القائمة منذ امد طويل على التنمية الاقتصادية الفلسطينية وتدهورا ملحوظا في ظروف المعيشة والنشاط الاقتصادي .

(ب) المبادرات الفلسطينية من اجل التنمية الاقتصادية المعتمدة على الذات

١٠ - بالاضافة الى الردود الاسرائيلية التي تستهدف احتواء ما لحق بالاقتصاد الاسرائيلي من اضرار ، فان ارباعا اقتصادية اخرى قد اصبحت مركزية في النسزاع . ويتعلق أحد هذه الابعاد بما اتخذه الفلسطينيون من تدابير اقتصادية في الاراضي المحتلة في إطار الانتفاضة . وبالاضافة الى افعال رفض الاعتراف بشرعية السلطة الاسرائيلية ، تتضمن هذه الاجراءات اعتماد تدابير محددة من تدابير الصيانة الصامتة

تستهدف فصل الاقتصاد الفلسطيني عن إسرائيل ومن المؤسسات التي تسيطر عليها بلديات الاحتلال . وكان القصد من هذه الخطوات هو زيادة ما لدى السكان من وسائل "الموسود" ومقاومتهم الاقتصادية للاحتلال . إن مفردى تدابير السياسة المعلنة هذه يتجاوزون امكانياتها في تعزيز الاعتماد على الذات في الأجل القمير طيلة الانتعاش . ومما لسه أهمية مماثلة ان التدابير الاقتصادية الفلسطينية التي <sup>تتوخى</sup> يروج لها منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ يمكن النشل اليها بوصفها بدايات سياسة فلسطينية واعية للاسواق الاقتصادية الوطني .

١١ - وبطيلة فني مراحل الانتعاش ، دخلت حالة السهامة بحدود جديدة أفكت تزداد تغمير بغمير ظروف النزاع مع السلطات (١٨) وهي تشمل : مقتزحات صيطرة لمقاطعة الهيئات الامرائيلية وتغزير الاعشاء الداخلي الفلسطيني ؛ ودموات لافعة الى دعم مبادئ الانتعاش الفلسطينية الاصلية ؛ و "عودة الى الارض" والزراعة ؛ وايجاد فرص عمل بديلية للفلسطينيين الذين توقفوا من العمل كعمال مهاجرين في اسرائيل أو استفالوا ممن مساهمهم في الادارة الهمدية الامرائيلية . وتجاوز مؤخرًا عدد من هذه المقترحات فسي مبادئ البرامج والممارش ذات الصلة في إطار الخط العام الداخلي الى تعميم "الاقتصاد الجمزلي" الفلسطيني في المناطق الريفية ، ومخيمات اللاجئين وبعض المجتمعات الحضرية من خلال انتعاش اللحوم والخضر والغوايه وزيادة المعاملة الهمدية (١٩)

١٢ - وبالنظر الى تكثيف ممارسات الاحتلال الاسرائيلي ، فإن "الانتعاش الاقتصادي" الفلسطينيية ذهبت الى ما هو أبعد من وضع الاهداف والبرامج للسياسة العامة . وتفسل التدابير التي توردتها التقارير منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ : "التشرد الطريري" ؛ وتوقف الهلاك الفلسطينيين عن تجميع الايجارات ؛ وزيادة الاعتماد على مياكل ومناطق بديلة ؛ وقيام اللجان الشعبية بتوزيع الموائد الغذائية والمنتجات الاغذية ومناطق بديلة ؛ وتقديم صدفات زراعية وبخار بيس الكافية السن ارياني المحتازل ومغار المزارعين ؛ وتضامن القطاع التجاري مع الانتعاش ؛ وتغيب الصيال المهاجرين عن العمل في اسرائيل بعمليات تصراوح بين ٢٠ و ١٠٠ في المائة خلال مراحل مختلفة من الانتعاش .

١٣ - وتجسد هذه التطورات انحرافات ملحوظة عن الاتجاهات التي تميزت بها العلاقة الاقتصادية الفلسطينية - الاسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ . ولأول مرة على أصان واسع الانتشار ، يجري العمل على إمداد وتغيد انماط الاقتصاد الفلسطيني في الاراضي المحتلة . وبشكل هذا مبادرة فريدة يطلع بها الشعب الفلسطيني لتميز الخيارات من أجل الشعبية ، وحقد الموارد المحلية والدولية وبشاء المؤسسات اللازمة لموع اقتصاد وطني يستند الى مصالحه وتجاريه . وتستحق هذه التحللات الاعتراف بها وترتيبهاسها بالدمم المحتكافس، معها كيمما يتسبب الانتعاش فيها وترتيبها وتسيقها في سياق المساعدة الانمائية الدولية تاييدا للجهود الشعب الفلسطيني .

(ج) تدابير السياسة الإسرائيلية الجديدة

١٤ - عندما نجحت الانتفاضة السيامية الاقتصادية الإسرائيلية<sup>(٢١)</sup> ، وبعد شهر مسبق استخدام السلطات لتدابير أمنية للمحافظة على النظام ولقمع الاضطراب ، بدأت في الاخذ بتدابير اقتصادية قسرية ، وشملت هذه<sup>(٢٢)</sup> : منع قوافل المواد الغذائية من الدخول الى المناطق التي تفرق فيها منع التجول ، وحظر لعدة اسبوعين على امدادات زيت الوقود والبنزين الى الاراضي (بماضتحتها المؤسسات الجوية) ، وقطع امدادات الكهرباء والهياه عن بعض المدن والقرى الفلسطينية ، وقرق قيود على انتقال الافراد والسائق بين الضفة الغربية وقطاع غزة ، وعلى الصادرات من مناطق الاضطراب ، وتوقيف التجار الفلسطينيين لانتهاكهم اذنا عسكريا باغلاق جواربهم في ساعات حددتها السلطات العسكرية ، والامتناع عن اعطاء بطاقات هوية ، ورفض استيراد/تصدير ، وتصاريح سفر ، الى حين تقديم ما يثبت دفع الضرائب ، وفواتير المرافق العامة ، والفواتر .

١٥ - ومع تصاعد الغلق في أمن ائيل إزاء "اعمال اروع من العميان المهدني صحتهم قطع الروابط مع السلطات الاسرائيلية وانهاء ذمامات بديلة" <sup>(٢٣)</sup> ، قرر وزير الدفاع الاسرائيلي اتباع سياسة مزدوجة من التدابير الامنية المقترنة بتدابير اقتصادية وادارية من اجل "تخفيف مستوى العنف في المناطق الى الحد الأدنى في فلسطين ايسارياً" <sup>(٢٤)</sup> . ولوحظ في المحادثة في ذلك الوقت ان منع التجول الموسع الذي فرضته السلطات في الاراضي و " حرب الاستنزاف فيه الاقتصادية" قدم بها "ليس فقط احتواء اعمال العنف وإنما أيضا ممارسة ضغط اقتصادي على السكان" <sup>(٢٥)</sup> .

١٦ - وبحلول منتصف ١٩٨٨ ، كانت معظم التدابير الاسرائيلية ما زالت نافذة ولم تكن قد عادت العلاقات الاقتصادية الى وضعها قبل ١٩٨٨ <sup>(٢٦)</sup> . وفي غضون ذلك ، واصل الفلسطينيون استنباط عناصر جديدة من استراتيجياتهم البديلة من اجل الممود الاقتصادي والتنمية . وكما لاحظ احد كبار المسؤولين الاسرائيليين في حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، "إن الانتفاضة ، بها هي وضع ، محتمة" <sup>(٢٧)</sup> . وبدا من توجيه النخل والمخزرات الى الامتلاك المطهرى او الى البناء السكنى ، ارتضى السكان الفلسطينيون تخفيف مستويات معيشتهم وانصرفوا عن استهلاك الواردات الاسرائيلية . واخذت المبادرات الهادفة الى تشجيع الانتعاش الذاتي والانتظمة الاقتصادية على المستوى المحلي تزداد رسوخا ونشاط فبكة واسعة من اللجان الشعبية المحلية للمساعدة الذاتية في ساكنر أنحاء الاراضي ، وهاركت في تقديم الخدمات في مجالات الصحة والتعليم والرفاه والاقتصاد . للسكان المحليين <sup>(٢٨)</sup> . وكان يتم توفير موزعة طوعية الى المناطق والقطاعات الموزعة او الممتدة من السكان . ويمكن الحظر الى هذا النحو التلقائى السريع للشعارة الانتعاش المتمم بالبخاركة بومفه موردا جيدا ولدىه الانتفاضة الفلسطينية بومفه التعويضية عن بعض الخسائر القميرة الاجل الحاجمة عن الاتصال بين الاقتصاد الاسرائيلي ويتيح امانا نسبية ذاتية للاقتصاد الفلسطيني .

## باء - أداء المهام الاقتصادية الرئيسية

### ١- الناتج المحلي، والتغير الهيكلي

١٧- يتسم اتجاه وبمعدل النمو الذي شهدته الاقتصاد الفلسطيني منذ عام ١٩٦٧ بعدم اليقين والركود والتقلبات المستمرة . وقد نعا النمو عن عدد من المصادر بالاعتماد على الانتاج المحلي ، منها مدفوعات دخل عوامل الانتاج للعامل المهتمين في القطاع والتحويلات غير المباشرة . وهذه تخضع لتغيرات منتظمة في النطاق نتيجة لعوامل خارجة إلى حد بعيد عن سيطرة الاقتصاد الفلسطيني نفسه . ومن أوجه الاتجاهات التي ظهرت منذ عام ١٩٦٧ ما يتعلق في انخفاض مساهمة الناتج المحلي الاجمالي . ففي حين أسهم الناتج المحلي الاجمالي بها بنسبة ٩٨ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٦٨ ، انخفضت هذه النسبة إلى ٦٩ في المائة في عام ١٩٨٢ ، ثم انخفضت لتصل إلى ٧٥ في المائة بحلول عام ١٩٨٦ ، وهو أعلى مستوى لها منذ أوائل السبعينات .

١٨- وقد خضع المستوى المطلق للناتج المحلي الاجمالي لانحنادات واسعة مع التقلبات في معدل نموه السنوي خصوصاً خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ ، مثل أوجها بين مستوى متدنٍ قدره - ٧% في المائة وبين مستوى عال قدره ٢٦% في المائة ، وبمعدل نمو سنوي بلغ في متوسطه - ١,٨% في المائة بين عام ١٩٨٠ و عام ١٩٨٥ . وتلكس الدرجة العالية لعدم الاستقرار الذي أظهرته هذه الأرقام وفيرها جبهة أمور منها أثر موجات التضخم المتتالية والمتعاقبة التي شهدتها الاقتصاد الإسرائيلي حتى عام ١٩٨٥ . وقد أدت هذه الظاهرة التي انتقلت مباشرة إلى الأراضي المحتلة من خلال عدد من العوامل (خصوصاً الأجور والواردات من إسرائيل) إلى تدهوره مستويات الأسعار المحلية الفلسطينية وبالتالي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للعوامل والناتج<sup>(٢٩)</sup> . إن عدم إمكانية التنبؤ باتجاه النمو قد أبرزت في سنة ١٩٨٦ ، وهي آخر سنة تتوافر فيها بيانات ، حين أدى محصول الزيتون الذي سجل رقماً قياسياً في الأراضي المحتلة ، إلى تدهور حدود نمو في الاقتصاد الإسرائيلي وقطاعات الاقتصاد الفلسطيني ذات الصلة ، إلى تدهور حدود نمو في الناتج المحلي الاجمالي يقدر بمعدل ٥٨% في المائة بالأعمار الجارية ، من أقل من ١ مليار دولار في عام ١٩٨٥ إلى ٥١ مليار دولار في عام ١٩٨٦ . وقد يتوقع أن تكون الاضطرابات في الاقتصاد المحلي المتصلة بالانتعاش الفلسطينية منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ قد أدت إلى تخفيف الناتج المحلي . ومن السابق لأوانه إلى حد بعيد تحديد مدى القوة التي يمكن أن يشتم بها الاثر المناجم عن ذلك ، ولكن الأثار المحتمل أن تكون قوية في القطاعات المرتبطة بإسرائيل (مثل السياحة والخدمات) وتلك القطاعات التي تعتمد على المدخولات الخاصة (مثل السياحة) ولكنها يمكن أن تكون أقل قوة في القطاعات المعمولة نسبياً (ولا سيما الزراعة) .

١٩- ولكن أمكن تبين عملية تغير هيكل في الاقتصاد الفلسطيني ، فإن هذه العملية قد حدثت في كل أوضاع منظرية وبطريقة مشروعة . ويشكل تقلب التغيرات السنوية الملحوظة

في مختلف المستثمرات سابقا رئيسيا لتعزيز النمو الاجمالي القصور الاجل ولترجمته التي تنموية اقتصادية مستمرة . وقد اذت هذه السمة في الاقتصاد الفلسطيني منذ السبعينات الى اقسام الفوائد المحتملة للزيادات في مؤشرات مثل الناتج والبطل والاستثمار في الاراضي المحتلة .

٢٠- وقد تراجع مركز القطاع الرئيسي الحقيقي في الاقتصاد الفلسطيني ، أي قطاع الزراعة . إذ انفق متوسط نصيب قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي من ٢٤ في المائة في عام ١٩٦٨ الى ٢١ في المائة في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٦ . واظهر الناتج الزراعي علامات تدل على تزايد الركود ، وانفق هذا الناتج بمعدل سنوي بلغ في متوسطه ٦ في المائة بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٥ . ووفق هذا القطاع ما كان يتمتع به في وقت من الاوقات من أهمية بالنسبة لقطاع واسع من المجتمع الفلسطيني باعتباره المصدر الاساسي لغرض العمل والذئل و "السلع التبادل" .

٢١- وقد كان من الضروري اجراء عملية إعادة توجيه رئيسية للاقتصاد لتجمل في تنمية القطاع الصناعي وتعزيزه . إلا أن هذه العملية لم تتحقق خلال ٢١ سنة تمت عليها الاجتلال . فقد ظل نصيب هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي محدثيا ، إذ تقلب بين ٧ و ٩ في المائة منذ عام ١٩٦٧ ، بينما كان النمو في الناتج سلبيا من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٥ . وتقلب معدل النمو السنوي للانتاج الصناعي بين ١٦ و - ١٤ في المائة على مدى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ، بحيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي في القطاع الصناعي - ١٦ في المائة . وفي سنة ١٩٨٦ ، وهي كما لوحظ آنفا سنة نمو اقتصادي استثنائي ، انشعب الانتاج الصناعي ونما بنسبة ٧٠ في المائة . وبالنظر الى الازدياد المحتملة منذ ذلك الحين ، بما في ذلك الاضرار المترتبة على الانتعاش ، فإنه يتصدد الحكم عينا ١٥١ كان هذا الاداء يثير بههور اتجاه نمو تخفوه عملية اعادة تكيّف قطاعاتنا حاجة بعد فترة طويلة من الركود .

٢٢- وقد تم التعويض عن الركود النسبي للناتج الزراعي والصناعي في اوراقنا المحتلة في الممارسات تعويجا جزئيا فقط من خلال النشاط في قطاعات اخرى . وقد حسنت التغيير الرئيسي منذ بداية الاجتلال في قطاع البناء الذي ارتفع نصيبه في الناتج المحلي الاجمالي من ٣ في المائة في عام ١٩٦٢ الى ثيب سنوي بلغ في متوسطه ١٧ في المائة في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ . وبلغ متوسط معدل النمو السنوي في قطاع البناء فيس الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ نحو ٧ في المائة . وقد حفرت هذا المستوى العالي للنشاط مجبوعة من العوامل ، منها الحاجة الى العمول على المساوى ونمف الوساطة المالية المحلية ، والمعوقات و/أو اوجه عدم الشيق المحيطة بالاستثمار في القطاعات الانحائية " المحفزة للنمو " ، والحاجة الى حماية المسائل من تطورات المفوط التكنولوجية الاسرائيلية التي انتقلت الى الاراضي المحتلة<sup>(٢١)</sup>

٢٢- كما تغيرت قطاعات أخرى من حيث أهميتها النسبية . إذ انخفض نصيب الخدمات العامة في الناتج المحلي الإجمالي من ١٩ في المائة في عام ١٩٦٨ إلى رقم سنوي يبلغ في متوسطه نحو ١٦ في المائة بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٦ . وكان النمو في هذا القطاع إيجابياً في معظم السنوات منذ عام ١٩٨٠ ، إذ سجل معدلاً سنوياً يبلغ في متوسطه ٥ في المائة ، مما يعكس المستوى الذي يمكن التنبؤ به نسبياً للخدمات الاجتماعية المقدمة في الأراضي المحتلة . كما سجلت قطاعات التجارة والنقل والخدمات الخاصة (التي ضمنها قطاع واحد من الناحية الاقتصادية) نمواً مطرداً نسبياً ، إذ بلغ متوسط نموها السنوي نحو ٨ في المائة في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٦ . وانخفض نصيبها المشترك في الناتج المحلي الإجمالي من ٢١ في المائة في عام ١٩٦٨ إلى متوسط سنوي قدره ٣٣ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ .

٢٣- وتتبع أوجه عدم الاستقرار في الاقتصاد الفلسطيني كذلك في علاقة مصادر الدخل الخارجي للناتج القومي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي المحتاج (٢٢) . وقد كان النمو في صافي دخل عوامل الانتاج ، الناتج عن دخل الأموال المهاجرين الفلسطينيين العاملين في أمريكا وأستراليا وغيرها ، نمواً مطرداً وذا شأن خلال فترة الاحتلال ، خصوصاً منذ منتصف السبعينات . وطمة اعتماد محافل على التحويلات غير المترادفة من الخارج ، في شكل تحويلات المهاجرين والمعمونة الدولية ، يبين ميز الاقتصاد المحلي عن أن يدعم ذاته بذاته . ومع الانخفاض في الطلب على القوى العاملة في الدول العربية والاتساق الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني مؤخرًا ، انخفض نصيب التحويلات في الدخل القومي الإجمالي الخارجية في التنمية الاقتصادية الفلسطينية بشكل جواراً مبهمتاً . فحتى عام ١٩٨٦ ، تراوحت التحويلات ودخول عوامل الانتاج مجتمعة بين نسبتين متويتين قدرهما ٢٧ و ٢٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي المحتاج ، مما يبرز مدى ضعف الاقتصاد الفلسطيني ويعزوه عن توليد الموارد المالية الكافية لأغراض التنمية والتحول الهيكلي الرشيد .

٢٤- وليس من الممكن بعد تقدير أثر التدفيم عن العمل المرتبط بالانتعاشة على مستوى دخل عوامل الانتاج في عام ١٩٨٨ ، مع أنه يمكن توقع حدوث انخفاق ذي شأن في هذا الدخل . وبالمثل فإن القيود المفروضة على حركة الأموال إلى الأراضي المحتلة (٢٣) سيلاخ في مستوى التحويلات التي تصل إلى الاقتصاد ، ويمكن التوقيق عن هذا بصورة جزئية من خلال النمو في المعمونة الدولية المقدمة للأراضي المحتلة . ومما يجسّر الاهتمام بمعة خاصة المعض الذي يمكن أن يصل إليه تغير التوازن بين مصادر الدخل المحلي والدخل الخارجي نتيجة لعمليات إعادة التوجه الهيكلي في عام ١٩٨٨ ، ممسباً يعطي مؤشرات على ما يشتمع به الاقتصاد الفلسطيني من امكانات التحول في انعمام تنميشه واتجاهها .



## ٢- الدخل الشخصي والامتلاك الخاص

٢٦- بالرغم من الاضطراب في التنمية الاقتصادية الفلسطينية ، شهد العقسدان الماضيان معدلات نمو مؤاتية نسبيا في مستويات رفاهية الفرد . مع أن هذه الرفاهية تعكس مدى توافر مصادر الدخل الخارجية ، وهي رفاهية ليست ناشئة عن الاقتصاد الفلسطيني نفسه . وقد نما الناتج القومي الاجمالي للفرد بنحو تسعة أضعاف بالامعيار الجارية بين عام ١٩٦٨ وعام ١٩٨٠ ، من ١٤٢ دولارا الى ٢٢٠ (٣٤) دولارا . وقد نما الناتج القومي الاجمالي للفرد ، بما في ذلك التعاطم غير العادي للنمو قسري عام ١٩٨٦ ، بمعدل سنوي بلغ في متوسطه ٤٫٧ في المائة من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٦ ، ويؤدي استبعاد أرقام عام ١٩٨٦ الى عكس الاتجاه منذ عام ١٩٨٠ الى معدل سنوي سلبي بلغ في متوسطه - ٢٫٦ في المائة . وهذا يعطي مثالا مقلتا للنظر على مدى ضعف الاقتصاد واعتماده على التطورات في سنوات زراعية امتحانية ، مثل سنة ١٩٨٦ ، وهي سنوات لا تشكل أساسا متينا يتيح للاقتصاد المصنوع أمام الهزات في سنوات أخرى ، أو يمكن أصحاب المشاريع من الاستثمار بأي درجة من الشيق .

٢٧- وقد زاد الانفاق الاستهلاكي الخاص في الاقتصاد الفلسطيني طوال فترة السبعينات ، مما يعكس النمو في الدخل المتاح . فقد ارتفع مستوى الانفاق الاستهلاكي الخاص الكلي من ٦٥٧ مليون دولار في عام ١٩٧٥ ليصل الى ١٢٥٠ مليون دولار بحلول عام ١٩٨٠ (٣٥) . وقد أظهر هذا المستوى القليل من التغير على مدى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ككل . وكان الانتعاش في الدخل القومي في عام ١٩٨٦ مصحوبا بزيادة كبيرة في الاستهلاك الخاص ، من ١٩٥ ( مليون دولار (في عام ١٩٨٥) الى ٦٩١ ( مليون دولار . ويبين تكوين الانفاق الاستهلاكي الخاص المحلي أن نصيب الانفاق على الميشتات الممنوعة انخفض من ٤٥ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٦ لصالح تزايد الانفاق على الخدمات . وحافظ الانفاق على المنتجات الزراعية (الغذائية في الغالب) على نصيب مستقر من الانفاق الاستهلاكي الخاص المحلي ، عند مستوى قدره نحو ٢٤ في المائة .

٢٨- ومع أن نصيب الانفاق الاستهلاكي الخاص في اجمالي الدخل الخاص المتاح قد نما بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٥ (٣٦) ، فإن هذا قد عكس الأداء المتباطئ لهذا الدخل الاخير وليس اية زيادات ذات شأن في المستويات المطلقة لهذا الانفاق . وبحلول عام ١٩٨٠ ، بلغ الانفاق الاستهلاكي الخاص الفلسطيني مستوى لم يتحسن فيما بعد ، بالرغم من حدوث زيادات بسيطة في الدخل المتاح . ويبين سلوك مستويات استهلاك الفرد نزعات مماثلة . فبينما زاد الانفاق الاستهلاكي للفرد من ٥٧١ دولارا في عام ١٩٧٥ الى ٩٨٠ دولارا قسريا عام ١٩٨٠ ، فإن هذا النمو لم يستمر بعد ذلك . وخلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ، انخفض الاستهلاك الفردي الفلسطيني في متوسطه . وهذا يؤكد الانطباع الذي يفيد بأن المكاسب التي تم تحجيلها في بعض مؤشرات مستويات المعيشة في ظل الاحتلال الاسرائيلي (أي كمسا في فترة السبعينات) كانت مكاسب هشة ويمكن أن تنعكس بسهولة . وهذا صحيح بصفة خاصة

لان هذه الزيادات لا تعكس عمليات إعادة توجيه هيكلية رئيسية . والمكاسب الاستثنائية التي تحققت في عام ١٩٨٦ يجب أن تفسر بحذر ، وهي لا تبطل صحة هذه الملاحظات . وعلاوة على ذلك ، فقد يتوقع من الاضطرابات الجارية منذ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٧ أن تزيد من حدة النزعات الملاحظة ، مع ظهور أثر الانخفاضات المتوقعة في الدخل القومي الفلسطيني في المحتويات الاجمالية للاستهلاك .

٢٩- وقد دلت أنماط الاستهلاك المحلي على حدوث تغيرات ملحوظة منذ الانتفاضة الفلسطينية . وفي غياب البيانات الشاملة ، يمكن تقدير هذه التغيرات على أفضل وجه من خلال الإشارة إلى صادرات السلع الاسرائيلية إلى الأراضي المحتلة . وقد وردت السجلات الأولى في مسح لمنتجات الأغذية الاسرائيليين الذين ابلغوا بأن المبيعات قد أظهرت انخفاضات "متواضعة" ، مع أن بعض الواردات الغذائية التي توجد لها بدائل محلية متوافرة بسهولة قد سجلت انخفاضا أكبر<sup>(٣٧)</sup> ، بما في ذلك الاستهلاك الفلسطيني لمنتجات اللحوم الاسرائيلية<sup>(٣٨)</sup> . كما انخفض استهلاك مواد البناء الاسرائيلية ، مما يدل على تباطؤ في نشاط البناء الفلسطيني<sup>(٣٩)</sup> . وقد تم تسجيل أحد أهم الانخفاضات في استهلاك الواردات الاسرائيلية في قطاع المنسوجات<sup>(٤٠)</sup> . وقد تأثرت بهذه الانخفاضات تأثرا شديدا بصفة خاصة شركات المنسوجات الاسرائيلية التي تباع كل ناتجها أو جزءا منه في الأراضي المحتلة والتي تعتمد بصورة تقليدية على متعاقدين فلسطينيين من المياطين في الخليل وغزه . وخلال مدة خمسة أشهر من الانتفاضة ، انخفضت الصادرات من البضائع الاسرائيلية إلى الأراضي المحتلة بنسبة ٣٠ في المائة<sup>(٤١)</sup> . وهناك دلالات واضحة على أن الاستهلاك الاجمالي للبضائع المعمرة قد انخفض انخفاضا حادا ، بينما اظهر استهلاك معظم المنتجات الاساسية انخفاضا اقل وصاحبه تحولات في تكوينه<sup>(٤٢)</sup> .

### ٢- المدخرات والاستثمار

٣٠- ثمة مؤشر هام يبين تطور الاقتصاد الفلسطيني يتمثل في أداء المدخرات ومعدلات الاستثمار التي تعكس التفاعل بين مصادر الدخل المحلية والخارجية . ومع أن المدخرات الخاصة الفلسطينية قد تعززت بتأثير دخل عوامل الانتاج والتحويلات من الخارج ، إلا أنها انخفضت بمعدل متسوي بلغ فسي متوسطه - ١٥ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥<sup>(٤٣)</sup> .

٣١- وقد بلغ متوسط المستوى السنوي للمدخرات الخاصة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ ما مقداره ٣٤٥ مليون دولار ، ولكن هذا المتوسط انخفض في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦ إلى ٢٢٥ مليون دولار . والاتجاهات الحديثة في معدل المدخرات ليست متفجعة . ففي حين بلغ متوسط المدخرات الخاصة نحو ٢٣ في المائة من اجمالي الدخل الخاص المتاح خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ، انخفض هذا المتوسط انخفاضا حادا ليصل إلى ١٤ في المائة

بالنسبة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦ . وبالمثل فإن الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ شهدت أداءً قوياً نسبياً في نصيب المصدرات الخاصة في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل بلغ في متوسطه ٣٣ في المائة . [لا أن دلالات واضحة على الأضرار السالبة قد ظهرت بين عام ١٩٨٤ وعام ١٩٨٦ ، إذ بلغ متوسط المعدل السنوي ١٨ في المائة .

٣٢- أما معدلات الاستثمار التي تشمل تكوين رأس المال الثابت الخاص والعوام والتغيرات في المخزون فقد هفت بدرجة أقل في السنوات الأخيرة ، مع أنه من الممكن ملاحظة وجود اتجاهات مماثلة . وكما كان عليه الحال بالنسبة لمعظم الفترة منذ عام ١٩٦٧ ، فإن الاستثمار الخاص الذي يتركز في تشييد المباني السكنية ، ظل يشكل معظم الاستثمار المحلي . وقد انخفض هذا النصيب من متوسط سنوي قدره ٨٥ في المائة بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٣ إلى ٨٢ في المائة في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦ . وبالنظر إلى انخفاض إجمالي تكوين رأس المال المحلي من ٣٥٠ مليون دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٢٨١ مليون دولار في عام ١٩٨٥ ، فإن متوسط نصيبه السنوي في الناتج المحلي الإجمالي انخفض من ٣١,٥ في المائة بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٣ إلى ٢٩ في المائة في الفترة ١٩٨٤-١٩٨٦ . وأدى الانتعاش الذي حدث في عام ١٩٨٦ في إجمالي تكوين رأس المال المحلي إلى زيادة الاستثمار ليصل إلى نحو ٥٠٠ مليون دولار ، تمثل تراكم مخزونات الزيتون والزيوت في عام ١٩٨٦ . وقد أدى هذا إلى رفع معدل الاستثمار ليصل إلى ٣١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٦ . ومع أن هذه تشكل نسبة قوية نسبياً ، فإن تكوينها ، بالإضافة إلى كون المصدرات ناشئة إلى حد بعيد من مصادر غير الدخل المحلي ، يقلل من مساهمة هذا العامل في النمو الحقيقي للاقتصاد المحلي .

#### جيم - التطورات القطاعية الرئيسية الزراعة (٤٤)

٣٣- بدأ الناتج الزراعي ينخفض انخفاضاً مطرداً في الثمانينات . وقد جاء هذا في أعقاب عقد من النمو نجم إلى حد بعيد عن حدوث زيادات في كفاءة الإنتاج ، وتحول عرس محاصيل الكفاف التقليدية والتركيز على مجموعة من المحاصيل النقدية التي تتمتع بإمكانات تصدير طيبة في الأسواق العربية وغيرها من الأسواق التقليدية . وانخفض مجموع القيمة السوقية للناتج ، من مستوى ذروة قدره ٢٥٦ مليون في عام ١٩٨٠ إلى ٢١٦ مليون دولار في عام ١٩٨٤ . وما لبث الناتج أن انتعش فيما بعد ليتجاوز المستويات السابقة وليصل إلى أكثر من ٦٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٦ . وهذا يرجع أساساً إلى محصول الزيتون الذي سجل رقماً قياسياً في تلك السنة ، إذ بلغت قيمته ١٥٨ مليون دولار مقارنة بمتوسط سنوي قدره ٣٥ مليون دولار بالنسبة لفترة السنوات الخمس السابقة .

٣٤- وتشمل التحويل الرئيسي داخل قطاع الزراعة منذ فترة السبعينيات في التحويل من المحاصيل الحقلية الى محاصيل الخضار والبطيخ الجزرية بدرجة اكبر والمطلوبة في الاموال الاسرائيلية والى والى . وانخفض ناتج المحاصيل الحقلية من ٤٦ ٠٠٠ طن في عام ١٩٨٦ (تبلغ قيمتها ما يقل عن ١٠ ملايين دولار) . وقد صافي ذلك ارتفاع في انتاج الخضار من ٣٣٢ ٠٠٠ طن (٥٠ مليون دولار) في عام ١٩٨٠ الى ٢٨٧ ٠٠٠ طن (٨٥ مليون دولار) في عام ١٩٨٦ . وفي الوقت نفسه ، زاد انتاج البطيخ من ٤٩ ٠٠٠ طن (٧ ملايين دولار) في عام ١٩٨٠ الى ٧٤ ٠٠٠ طن (١٥ مليون دولار) في عام ١٩٨٦ . وتكثف هذه التطورات المتوازنة عن معدلات مختلفة في الانتاجية (قيمة/طن) في المزرع الاسامية على مستوى الضفة . وفي عام ٨٢ في المساحة في الضفة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ مقارنة بارتفاع قيمتها الاجمالية بقيمة ٨٢ في المساحة في الضفة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ مقارنة بارتفاع قيمتها في المساحة في قيمة المساح . وقد أمض هذا الفارق عن معدل نمو أضعف في دخل المزارعين المساهم في قطاع الزراعة . (بما في ذلك الاجور) نسبتها ٦١ في المساحة (٤٥)

٣٥- وقد أدى عدد من الاختناقات والقيود الى حرمنا الاراضي المحتلّة من الفوائد المحتملة التي تصبحها عملية اعادة تشكيل الزراعة الفلسطينية . ومبرمت ظروف كبرى على معظم المزرع الزراعية من خلال السياسات والممارسات الاسرائيلية (٤٦) . ومن أبرز هذه السياسات والممارسات : تنفيذ امكانية الوصول الى الموارد المائية والحدود التي ؛ والضغط الساجم عن سياسات مصادرة الاراضي المفروضة على الارض المسامية لزراعة المحاصيل الحقلية الواسعة النطاق فضلا عن الاراضي الزراعية الاقوى توعية ؛ وتنظيم اتصالات زراعة المحاصيل ؛ والقيود المفروضة على زراعة الحجار العاكسة الجديسة ؛ واتاحة دخول السلع الزراعية الاسرائيلية المصنعة المنخفضة الامار الى الاراضي المحتلة دون أية قيود ؛ وممارسة رقابة وتنظيم صارمين على تسويق المنتجات الزراعية وتصديرها .

٣٦- وتؤثر الزراعة لسائر القطاعات جانبا عاما للنمو ، ولكنه تعجز تحقيق التنمية المستمرة بسبب المطابع المحدود والمؤقت وغير الموجه للتحويلات في الانتاج . وهذا يرجع الى حد بعيد الى كون التطويرات في تكوين الناتج تمكن اثر المواراتل الخارجية والفطرية . وقد كانت لهذه العوامل انعكاسات سلبية من حيث قدرة الزراعة على تعبئة وتخصيب الموارد بكفاءة وعلى ترهيد الانتاج بما يتماشى مع الاعتبارات الموقية . كما تم تقييد القطاعات الاخرى من حيث ارتباطها بالزراعة وقدرتها على تقاسم عبء اعادة التكييف عن طريق استيعاب اليد العاملة ، والاستثمار الجديد ، وتحسين الكفاءة وزيادة الناتج . وكان من فان التجزئة وتدني الترابط بين قطاعات الاقتصاد ، بالاعتماد الى عدم وجود سياسات ترمي الى تحليل هذه المقبات وغيرها ، ان أدى في الاونة الاخيرة الى جعل الانتاج الزراعي وحده هو الاتجاه الابرز والاهم في التنمية الاقتصادية الفلسطينية .

٣٧- وبالإضافة إلى الاتجاهات الجديدة في الزراعة "المزدهنية" أثناء الانتعاش ، فقد لوحظ حدوث تغيرات أخرى . إذ انخفضت مستويات أسعار الخض مؤثرا نتيجة للمستهلك طلب عليها من جانب مكان الأراضي المحتلة ، وظهور قيود موقية جديدة ، وأتمتة سمرار دخول المنتجات الزراعية الإسرائيلية دون أية قيود . كما انخفضت مبيعات وأعمال المنتجات المحلية من الفاكهة والبذور وغيرها من المنتجات ، بينما تازرت المسالنج المحلية نتيجة للمواريث التي تواجه في تسويق اللحوم الطازجة . وظهرت مشاكل عديدة امتداد القطاع الزراعي في ظل الناتج إلى الأسواق المحلية وأسواق التصدير وذلك نتيجة للقيود الاممية ، وميليات حظر التجول ، ولحالات محددة فرضت فيها "مقويات جماعية" على مناطق الاضراب (٤٧)

٣٨- وبالرغم من حالات النقص الفوري في فرص الانتاج والتسويق بالخصبة للتصدير والمواد ، توجد بعض المشكلات على حدود تحويلات ايجارية في موافقة المزارعين والمستهلكين إزاء الزراعة (٤٨) . وقد حاولت اللجان الزراعية المحلية التخليد من الاثر السلبي للتغيرات الأخيرة . وافضلت التدابير المتخذة على منع تسويق المنتجات الامرائيلية من خلال الأسواق المحلية ، وتعيين الجهود التعاونية لمحل المنتجات الفلسطينية من المزارع إلى المستهلكين مباشرة ، ويجري تحقيق المزارعين على الامتداد من انخفاض أسعار الفاكهة ومن فائق اليد العاملة الزراعية المتاحة من اجل زراعة مساحات جديدة . ووزعت على الاسر مخلات بسم الكلفة ، وبسعر الجملة في عشرة مناطق . ويمكن ملاحظة اتجاه العودة إلى الزراعة " ، بالرغم من أن هذا القطاع يحتاج إلى إعادة تنظيم ودعم لضمان ألا تكون "العودة" إلى زراعة الكفاة وإكمال الترامات المتبقية الاحتاجية فقط . وقد قدمت بعض الجهود على الحاجة إلى زراعة المنتجات الاممية والخض والفواكه التي يمكن أن تحمل مثل واردات هذه السلع من اسرائيل . ولئن كان هذا يعني ضمنا تحولا عن الاتجاهات الصحيحة نحو زراعة المحاصيل التصديرية ، فإنه من المشكوك فيه أن يكون هذا التحول من المخططة بحيث يعوق امكانيات التصديدين على نحو خطير . إلا أن الاعتماد على الواردات الزراعية من اسرائيل يمكن أن يظل نتيجة لذلك .

#### ٢- الصناعة

٣٩- تشمل الصناعة مجالاً على طاقه التحول الهيكلي في ظل حالة الركود . وبامتصاصها عام ١٩٨٦ ، لم يحده أي نمو سناسي منذ عام ١٩٨٠ ، بعد فقد من التوسع . ولئن كانت هناك زيادة في عدد وحدات الانتاج ، فقد كان هذا في صالح الورق المثيرة الغائبة على عمل الاسرة (٤٩) . وقد بلغ نميب الاستحسان الخاض في الآلات والمنتجات الصناعية فسي الاراضي المحتلة نحو ١٥ في المائة من إجمالي تكوين رأس المال المحلي في معظم السنوات ، تشمل بالاض في تجديد المعزودون (٥٠) . وكان النمو في العمالة المساهمة راكدا في حدود ٣ - ٤ في المائة سنويا .

كـ. وادقن الى المرونة الوزن النسبي للفروع ضمن هذا القطاع ، مع ضيات تعاقبنا  
مستويات الإيرادات ، وكعاقبة العمالة ، والانتاجية (٥١) . وفي قطاع غزة ، بلغ متوسط  
الإيرادات الشهريه منذ عام ١٩٨٠ اعلى مستوى له في فترتين هما : المجموعات والالبرسة  
والمجموعات الجلدية ، والعمادن الاسامية والمبنتجات المعدنية . وفي الفئة الفرعية  
ساعد الهيكل المتناسي ، وهو الهيكل الاكثر تقدما وثقوعا وتكاملا من المتناسية  
التاريخية ، في المحافظة على هيمنة ثلاثة فروع رئيسية هي : الاعدية والمشرورسات  
والتيغ ، واللدائن والمتنجات الكيمائية ، والانسجة والجلود والملابس . وفي كل من  
الفئة الفرعية وقطاع غزة ، كان فرع المنوجات والالبرسة والجلود هو أهم رب عمل فسي  
القطاع المتناسي ، يليه فرع العمادن الاسامية والمبنتجات المعدنية في قطاع غزة ،  
وفرع الاعدية والمشرورسات والتبيغ في الفئة الفرعية .

٤١ - وبلغت الانتاجية بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٦ (من حيث متوسط الإيراد الشهري للفرد  
المامل) اعلى مستوى لها في مصاعات الاعدية والمشرورسات في الفئة الفرعية ، ال  
تراوت بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ دولار . وفي قطاع غزة ، لم ترتفع الانتاجية في أي فرع  
متناسي الى ما يزيد عن ١٠٠٠ دولار (ما عدا في فرع الاعدية والمشرورسات والتبيغ فسي  
عام ١٩٨٦) . وفي الفروع الاخرى في كل من الفئة الفرعية وقطاع غزة ، يقل الانتاجية  
الى حد بعيد عن ١٠٠٠ دولار (ما عدا فرع اللدائن والمواد الكيمائية) . ويحلل  
الفرق بين الفئة الفرعية وقطاع غزة داخل نفس الفروع في الفجوة ما بين مستوي  
الانتاج المتناسي لكل منهما . وقد خصصت انتاجية جميع الفروع في الفئة الفرعية  
من ٨٠٠ دولار في عام ١٩٨٠ الى ١٠٠٠ دولار في عام ١٩٨٥ ، لتبلغ مستوى قياسيا  
قدره ١٥٠٠ دولار في عام ١٩٨٦ . وفي قطاع غزة ، كانت الانتاجية منخفضة ، بين ٣٧٠  
دولارا و ٥٠٠ دولار في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ ، لم ارتفعت الى ٦٧٠ دولارا  
في عام ١٩٨٦ .

٤٢ - ولسيادة التنمية المتناسية الاسرائيلية جانب يؤثر على الاقتصاد الفلسطيني ،  
أي الى ظهور فرع هام للتعاقد من الباطن في الأراضي المحتلة موجه نحو اتمام مصانع  
المواد الخام او المواد فيه المصنعة الاسرائيلية او تجميعها او تجهيزها (وتصويرها  
المنوجات وبيع المنتجات المعدنية ومواد البناء) . وفي هذه الاعضاء ، حده فسي  
المناطق التي تقع على حدود اسرائيل نمو في الرزق الصغيرة المتخمة في الاملاجات  
المختلطة الكلفة للسيارات والعمائم والآلات والادوات الزراعية الاسرائيلية . وتكفل  
هذه المنطقة التي لم تكن معروفة على نطاق واسع في السابق جانبيا رئيسيا من جوانب  
تحول الاقتصاد الفلسطيني منذ عام ١٩٦٧ . وقدرت قيمة تعاقد التعاقد من الباطن المتصل  
بالمعاقد المتناسي فسي السنوات الاخيرة بما يتراوح بين ١٥% و ٢٠٠ مليون  
دولار سنويا (٥٢)

٤٢ - وبالرغم من الازاء القوي للاقتصاد في عام ١٩٨١ ، وليس هناك الكثير من الملائم على انه سيكون في مقدور الصناعة ان تعود الازاء المحطلة على طريق تنمية مختلف عن الطريق الذي تقبمه حتى الآن . فاستاءه الانتاج والتسويق التي تتأخر في عدة فروع بترتيجيات التصاعد من الباطن مع مؤسسات امراةيلية لا تظهر اية علامات تغيير . وقد ظل الاستثمار في مجال الصناعة منخفضا منذ عام ١٩٨٠ ، وتظهر الجسوات الهيكلية بيسن اللزوع في التغيرات المحدودة في الازدادات التسمية ، وبمخلات المهالة والانتاجية . وليس في متناول الصناعة الا القليل من الوسائل التي تقدم التحولات الهامة ، من حيث نطاق او تنظيم الانتاج ، والاستثمار ، وامتصاص اليد العاملة والانتاجية ، او تكوين المناخ .

٤٤ - وقد كان يمكن تجنب اضرار الصناعة القاسية لولا تأخير السياسات الامراةيلية . ولكن كانت السنوات الاولى من الاخلال قد فهدت درجة من الدعم الحكومي الامراةيلي ، فبان هذا الدعم قد انقطع وحط صله تدريجيا تدابير تراوت بين الاممال والتعبئة الخام . ويخشى الاقبال في غياب السياسات والمؤسسات او الاطية التي تدعم ترفيد وتنمية قاعدة صناعية محلية . كما ان السلطات الامراةيلية قد طبقت مجموعة من التدابير الرامية إلى كبح وتنظيم التنمية الصناعية بطريقة تكفل نموها وليس الامراةيجيات الصناعية الامراةيلية (٥١) . وهذه تشمل اساسا بالمعوقات الهائلة للتعاى مع الاقتصاد الامراةيلي المهيمن وانعراق الصنوعات الامراةيلية الوجود نسبيها والاول سيرا للاسواق المحلية دون اية قيود . كما اهدت المؤسسات الامراةيلية حكوماتها على تأخيرات او عقبات في امدان تصاريح البناء ، او التسهيل للمؤسسات التي تعتن منتجاتها مع الصناعات الامراةيلية القائمة ، وقيود الاستيراد المفروضة على الالات الصناعية ، وانظمة تصنيف المنتجات التي تقيد دخول بعض المنتجات القداثة والمستهكرات الميلاية الى امراةيل وهناك تدابير اخرى تأخرنا فير مياهن على نطاق التوسع ، بما في ذلك ارتفاع معدلات التضيق ، وحالات النقص في راني المال والمستواد الخام والطاقة وبعض المهارات .

٤٥ - إن الانتعاش في الازاء المحطلة يمكن ان تحقق له بعض الروابط الصناعية فسي الملاحة الاقتصادية الامراةيلية - القاسية ، خصوصا في المجالات المحطلة بالتماسك من الباطن . إلا ان هذا سيشجع ، في المدى القصير على الاول ، تكبد الصناعات القاسية وامتداد المقارن القاسية فساتر نظيرة نتيجة لتغير السوق المحليه وجوءات الهيكل الصناعي . فهناك صمم كبير في العدة القربية قد افاق بالعمل بصورة مؤقتة بهيما قامت صناع اخرى بتطبيق الانتاج (٥٢) . وظهرت صعوبات جديدة في المحافظة على امدادات المواد الخام من امراةيل او من خلالها ، في حين أدى الاضرار التجاروي الى تضيق إنتاج بعض الفروع (اللداين ، والاصنام ، والمعادن ، والجهزة الكهربائية ،

ولوازم السياح<sup>(٥٥)</sup>. [لا أن يعنى الصناعات المحلية فهبت زيادات في الطلب بالنظر الى محاولة المستهلكين التحول عن الواردات الاسرائيلية . إن امكانيات المعاقلة على مستويات الانتاج مع " الانتمال " في الوقت نفسه عن الاقتصاد الاسرائيلي تعتمد الى حد بعيد على دخول المنتجات الفلسطينية اموالاً جديدة . ولا تزال معظم الصادرات المدخالية الى الاسواق المصرية مقيدة حتى الآن في ظل المعقولة المصرية للمنتوجات التي تستخدم فيها مواد خام يُستعمل عليها من اسرائيل او من خلالها<sup>(٥٦)</sup> .

### ٢ - تطورات قوة العمل والمعالجة في اسرائيل

٤٦ - تمت قوة العمل الفلسطينية بحلول عام ١٩٨٧ الى ٣٧٧ ٨٠٠ ففسي مواصلة بظلاله اتجاهها للنمو المالي نسبيا منذ عام ١٩٨٤ ، وذلك بعد عقد من تذبذب القوى العاملة الناجم عن الهجرة بعضا من العمل في الدول العربية في الغالب<sup>(٥٧)</sup> . وقد فجع هذا على حدود ارتفاع تدريجي في معدل نغطا قوة العمل غير الماهرة ، من ٣٤ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٣٦ في المائة في عام ١٩٨٦ ، ثم الى معدل عال قدره ٣٨ في المائة في عام ١٩٨٧<sup>(٥٨)</sup> . وفي عام ١٩٨٦ ، كان ٤٨ في المائة من جميع الفلسطينيين المستخدمين يعملون بعيدا عن محل اقامتهم بحيث يحتفلون في الغالب للعمل في اسرائيل وكذلك في أماكن اخرى في الاراضي المحتلة .

٤٧ - ويؤكد السكويين القطاعي لقوة العمل المستخدمة محليا الخطوط العامة للتغيير الهيكلي المبيين اعلاه . وقد حدث أكبر التحولات قبل عام ١٩٨٠ ، وكانت التغييرات التي حدثت منذ ذلك الحين بسيطة نسبيا . وانخفضت العمالة في الزراعة الفلسطينية انخفاضاً مطرداً من ٣٩ في المائة من قوة العمل المستخدمة محليا في عام ١٩٧٠ الى ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٦ . ومثل نميبي العمالة المناعية المحلية في هذه الاثناء نمووا متواضعا من ١٤ في المائة الى ١٦ في المائة . وامتدحت قطاع البناء وقطاعات اخرى معظم قوة العمل المتحوالة عن الزراعة . وزادت حصص هذه القطاعات من ٨ الى ١١ في المائة ومن ٣٩ الى ٤٧ في المائة على التوالي .

٤٨ - وقد لاحظت منظمة العمل الدولية أن " الحالة الاقتصادية وحالة العمالة في اسرائيل المريرة المحتلة وامكانيات التنمية تصدها ، الى حد بعيد ، عوامل خارجية وتغيرات في الحالة الاقتصادية والسياسية لا يمكن السيطرة عليها كما حدث مطلا نتيجة لتباطؤ النمو وانعكاس الطلب على القوى العاملة في بلدان الخليج ، او خلال التضخم الذي حدث مؤخرا في حالة سوق العمل في اسرائيل او ، ايضا ، خلال الامدادات التي وقفت منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ والتي أصفرت عن موجة من تكرر التغيي عن العمل من قبل العمال الفلسطينيين من الازاضي المحتلة المستخدمين في اسرائيل<sup>(٥٩)</sup> . وقد كسان للكساد في الاقتصاد الاسرائيلي (كما في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥) الأثر المزدوج المتمثل في



وقد نمو قوة العمل الفلسطينية المستخدمة في إسرائيل مع تحقيق تماثل في النشاط الاقتصادي الفلسطيني. الفلسطيني وحقق نمو البطالة الفلسطينية في الوقت نفسه . وتبين احصاء التلاخل امطواريات ذات طاق في مستوى انهاء العمالة في اسرائيل بها في ذلك انعكاسا للموارد في قطاعي البناء والزراعة الاسرائيليين .

٤٩ - ومن بين المحورين الرئيسيين اللذين يرتبط مبرهما الاعتماد الفلسطيني في اسرائيل - وهما الواردات من السلع الاسرائيلية والاعتماد على كرس العمل في اسرائيل - يعني تحديد ايها احد اضافيا لامكانات التصنيع الاقتصادية الفلسطينية . علىالمدان شحوان مترابطتين تربط مترابدا وتوزن احدهما الاخرى . ومع ظهور مصدر دخل للفلسطينيين الساملين في اسرائيل ، حدث في السنوات الاخيرة ارتفاع ، وان يكن بسيط ، في الامتيازات القطنية الفلسطينية كما لوحظ آنفا ؛ بينما نعت نسبة كبيرة من الانتعاق الامتيازاتي للسلع والخدمات المعتبرة من اسرائيل (١٠) . وقد انخفضت هذه النسبة مؤخرا ، مما يبين امكانات الاعتماد على موارد محلية . ومع ذلك فانه لا يمكن بمسند امحتاج وجود اتجاه واضح نحو "الارتباط" مع الاعتماد الاسرائيلي . ومما يميز هذا الرأى ان عام ١٩٨٦ شهد انتمائها في مدفوعات دخل عوامل الانتاج الى الاراضي المحتلة ، يصاحبه ارتفاع في عدد الفلسطينيين المستخدمين في اسرائيل من ٨٩ ٢٠٠ في عام ١٩٨٥ الى ٩٤ ٧٠٠ في عام ١٩٨٦ . وقد عدد الفلسطينيون المستخدمين في اسرائيل في عام ١٩٨٧ بنحو ١٠٩ ٠٠٠ (١١) . وقد نعت نسبة قوة العمل الفلسطينية المستخدمة في اسرائيل منذ الفترة الاولى من الاحتلال ، ما عدا في السنوات التي تميزت بكماد في اسرائيل (١٢) ، وفي حين ان ما نسبته ١٢ في المائة من قوة العمل في الاراضي المحتلة كانت مستخدمة في اسرائيل في عام ١٩٧٠ ، فان مساحا البراقم قد ارتفع الى ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٠ ليصل الى مستوى ذروة قدره ٣٨ في المائة في عام ١٩٨٢ ، وما لبث ان انخفض بعد ذلك الى ٣٦ في المائة في عام ١٩٨٦ . (١٢) وهناك دلالات على ان هذا التميؤ قد امتداد مستوى ال ٢٨ في المائة في عام ١٩٨٧ (١٣)

٥٠ - وكعب النيد الصاملة الفلسطينية المستخدمة في اسرائيل يشكل جزءا كبيرا من الدخل القومي الفلسطيني ، مما يخفف المعوز الاجمالي في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الدولي للاراضي المحتلة . وقد كانت الاجور المدفوعة لليد الصاملة الفلسطينية (العمال المهاجرون والمتقاعد من المهاكل وخدمات الاملاخ) هي بفردها اهم مصادر الرصيد الدائن الخارجى للحساب الجاري الفلسطيني منذ عام ١٩٨٠ ، اذ وصلت الى ٤٨٠ مليون دولار في عام ١٩٨٦ (١٤) . وتتوقع التقديرات الرسمية ان تصل "مبادرات اليد الصاملة " الفلسطينية الى اسرائيل الى اكثر من ٧٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٧ (١٤) . وبالرغم من ان التسويات الرسمية الصاعدة تغير الى كلف ذلك ، فمن المرجح ان تتحقق حسابات مبادرات اليد الصاملة في عام ١٩٨٨ نظرا للتباطؤ في الامتيازات الاسرائيلي للصاملة الفلسطينية منذ الانتعامة .

٤ - القطاع المالي : النشاط المصرفي ، والنقود ، والضرائب ، والانفصاقالعم

٥١ - لا يزال القطاع المالي الفلسطيني يتسم بنفس أوجه القصور الهامشية التي سبق ان لاحظتها امانة الاونكتاد<sup>(٦٥)</sup> . وفليئة هي - إن وجدت ، التطورات ذات الشأن ، التي يحتقاد منها أن سلطات الاحتلال تعتزم تعزيز دور هذا القطاع في التنمية الاقتصادية الفلسطينية . وقد تمثل الامتنعاء الوحيد لذلك في السماح لمصرف القاهرة - عمان بإعادة افتتاح فرعيه في رام الله والخليل في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ ، بينما لا يزال مصرف فلسطين في غزة ينتظر السماح له بأن يعيد افتتاح فرعه في خان يونس الذي كانت السلطات قد اغلقتة منذ عام ١٩٦٧<sup>(٦٦)</sup> . ولم تتمكن هذه المصارف المحلية من توسيع دورها الى الحد اللازم ، مع أنها قد بدأت في اجتذاب ودائع كانت توضع سابقا في المصارف الاسرائيلية ووفرت قناة مفيدة للمعاملات المالية مع الاردن ومائر انحاء العالم . وقد أدت القيود المفروضة من قبل اسرائيل الى الحد من الفعالية المحتملة لهذه المرافق . ولا يزال القطاع غير الرسمي يظلع بدور بسيط في مجال الوساطة المالية ، مما يعكس غياب المرافق المالية الموشوق بها في الاراضي المحتلة . وقد أعيد التأكيد مؤخرا على أن " ندرة الخدمات المالية هي في الواقع إحدى اوضح انعكاسات الحالة المتخلفة للاقتصاد الفلسطيني " <sup>(٦٧)</sup> . ولا يزال دور النظام الضريبي في توفير الحوافز لأصحاب المشاريع معدوما ، وليست هناك دلالات واضحة على أن السلطات تعتزم اجراء الاصلاحات اللازمة<sup>(٦٨)</sup> .

٥٢ - وشمة جوانب هامة للانتفاضة الفلسطينية ترتبط بالسياسة النقدية والضريبية الاسرائيلية في الاراضي المحتلة . فالقروع المصرفية الاسرائيلية التي كانت تعمل في قطاع غزة في السابق نقلت مكاتبها الى خارج المنطقة وافغلت الای الحسابات<sup>(٦٩)</sup> . وقد أحدث الاضراب التجاري الفلسطيني مصاعب كبيرة بالنسبة للعديد من رجال الاعمال الذين تكبدوا ديونا وطفليات ، وحدث ميل من اصدار الشيكات المصرفية دون رصيد لدفع قيمة الواردات من اسرائيل<sup>(٧٠)</sup> . وبعد مدة شهرين ، وصلت الديون المستحقة للموردين الاسرائيليين الى ما يتراوح بين ٥٠ مليون و ٧٠ مليون دولار . وفي هذه الاثناء ، أدت القيود الجديدة المفروضة على مقادير الاموال التي يسمح بإدخالها الى الاراضي المحتلة ، بما في ذلك الاشراف الامرائيلي على الاموال المقدمة لوكالات الاغاثة ، التي عكس الاتجاه نحو الانفتاح الذي لوحظ في هذا الخصوص في السنوات الاخيرة<sup>(٧٠)</sup> . وقد أدى الحظر المفروض على سفر صرافي العملات الى الاردن الى اصابة النظام غير الرسمي الذين كانوا يعملون به في الماضي بشلل فعلي .

٥٣ - وحدث انخفاض حاد في الإيرادات الضريبية نجم عن الانخفاض في الدخل الفلسطيني ، و " المقاطعة الضريبية " الواسعة الانتشار واستقلالات مصلي الضريبة

الغلسطيديين<sup>(٧٢)</sup> . وإزاء السياسات الإسرائيلية الرامية إلى تنفيذ تحميل الإيرادات عن طريق سلطة من التدابير القسرية<sup>(٧٣)</sup> فإن هذا قد أبرز الطابع المركزي للمشاكل الضريبية في الأراضي المحتلة . وشمة إمكانية واضحة في أن يتم تخفيض الخدمات المحدودة للإدارة المدنية الإسرائيلية من أجل التمييز عن الخسائر الكبيرة المزعومة في الإيرادات الضريبية<sup>(٧٤)</sup> ، هذا بالرغم من وجود دلالات جديدة على أن الإيرادات التي تجمعها السلطات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة لا تزال تفوق نفقاتها<sup>(٧٥)</sup> . وقد حثت الانتعاش التدابير الضريبية الإسرائيلية كمسألة رئيسية تواجه في ظل الاحتلال وتزويد من الحاج الحاجة لإجراء إصلاح جدي في السياسة العامة في هذا المجال .

## الجزء الثاني

التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة

٥٣ - يصف الجزء الثاني من المحتاج والتوصيات الرئيسية المبيحة عن الدراسة المتعلقة بالتجارة الخارجية للأراضي المحتلة (ONCTAD/ST/SBU/7). وتهدف هذه الدراسة إلى إتاحة الأمان لاتخاذ تدابير تتعلق بالسياسة العامة تهدف إلى تعزيز مساهمة القطاع التجاري في النمو والتنمية الاقتصادية للأراضي الفلسطينية المحتلة . وأولسي اهتمام خاص للدور الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يلعبه أيضا في هذه العملية .

## الف - دور التجارة في الاقتصاد الفلسطيني

## ١- أداء التجارة

٥٥ - لعبت التجارة دورا هاما في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة قبل وبعد الاحتلال الإسرائيلي ، وهكذا الصادرات والواردات حوالي ٥٠ في المائة من المبيعات القومية الإجمالي في ١٩٦٥/١٩٦٦ ، وارتفعت إلى ٧٧ في المائة في ١٩٧٥ وهبطت إلى ٦٢ في المائة في ١٩٨٦ . ومن حيث المبيعات المحلي الإجمالي ، زادت حصة التجارة من ٥٤ في المائة في ١٩٦٥/١٩٦٦ إلى ١٠٥ في المائة في ١٩٧٥ ، وهبطت إلى ٨١ في المائة في ١٩٨٦ . وارتفعت الواردات بسرعة لتعمل إلى حصة بلغت حوالي ثلثي مجموع التجارة الخارجية . وهذه الدرجة المالية جدا من "الافتتاح" جعلت اقتصاد الأراضي المحتلة عرضة للتدوير الاقتصادية والسياسية الخارجية . و زاد من ضعف تجارة الأراضي انعدام وجود سلطة مركزية وعدم إمكانية التعاون والافادة من الاتفاقات الدولية المتعلقة بالتجارة والتسويق . وتم احتواء امكانيات التجارة في المساهمة في الاقتصاد المحلي بمثابة من القيود فرضت مسبقها في ظل الاحتلال . وتضخمت "عمية الخيار" النسبية التي كانت تشهق بها الأراضي في التجارة نتيجة الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ . وبالتالي ، كانت النتيجة المصافية ظهور أزمات ومعدلات تبادل غير مواتية للأراضي على نحو ملحوظ .

٥٦ - ومنذ ١٩٦٧ ، جرت الأراضي المحتلة تدريجيا إلى علاقة تجارية وثيقة مع إسرائيل . وأدى إغلاق المخازن التجارية التعليمية إلى جعل الأراضي تعتمد اعتمادا شديدا عليه كإلى على إسرائيل أيضا يقض المبيعات والواردات على حد سواء . فمن وضع الخدمات فيه التجارة مع إسرائيل للغاية ١٩٦٧ و جرت ٤٦ في المائة من المبيعات الفلسطينية التي إسرائيل ورفعت ٨٤ في المائة من الواردات في إسرائيل (كلاهما من حيث القيمة) في ١٩٧٠ ، ونجم عن ذلك عجز بلغ ٥٤ مليون دولار (٧٩١) . وبحلول عام ١٩٨٦ ، ذهب ٧٢ في المائة من صادرات الأراضي إلى إسرائيل . ومن ناحية أخرى ، أظهرت حصة إسرائيل من الواردات الفلسطينية زيادة بطيئة ، وبلغت ٩٠ في المائة في ١٩٨٦ . ومع ذلك ، فسيان نمو الواردات في إسرائيل على مدى فترة الاحتلال بلغ ، بالأرقام المطلقة ، أكثر من ٩

اضعاف ونصف الضعف في الفترة بين ١٩٧٠ و ١٩٨٦ ، ووصل الى حوالي ٨٠٠ مليون دولار بحلول عام ١٩٨٦ . وهكذا ارتفع المعجز التجاري السلمي للأراضي مع اسرائيل عبر عقدي الاحتلال ليصل الى ٥٢٢ مليون دولار في ١٩٨٦ . واذا اخيف اليه المعجز مع البلدان الأخرى ، فان المعجز التجاري السلمي للأراضي مع اسرائيل وغيرها (أي بامتثناء الأردن) وصل الى ما يزيد على ٦٠٠ مليون دولار في ١٩٨٦ أو ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي و ٢٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في ذلك العام . وتمت تغطية هذا المعجز بدخل العوامل المستفاد من تصدير اليد العاملة الى اسرائيل وجزئيا بالفائض (حوالي ٩٠ مليون دولار في ١٩٨٦) في التجارة الطعرة مع الأردن ، فضلا عن التحويلات من بقية أنحاء العالم . وعلى نقيض ذلك ، فان اسرائيل بسياسة الافادة من اليد العاملة الفلسطينية المنخفضة الاجر استطاعت التحكم في تكاليف الانتاج وخلق سوقا لمندجاتها المعانة في الأراضي على حد سواء . وادى هذا الى زيادة الاعتماد على اسرائيل في تصدير اليد العاملة وبالتالي الى انخفاض الانتاج المحلي وطاقة تصدير السلع في الأراضي .

#### ٢ - التركيب التجاري

٥٧ - لئن كانت الزراعة لا تزال هي العمود الفقري لاقتصاد الأراضي ، فقد انخفضت قيمة صادراتها من ١٠٧ مليون دولار في ١٩٧٧ الى ٧٥ مليون دولار في ١٩٨٦ . وهبطت حصة المنتجات الزراعية في مجموع الصادرات من ٤٢ في المائة في ١٩٧٧ الى ١٩ في المائة في ١٩٨٦ . وكانت لهذا الهبوط في القدرة التصديرية لأكبر قطاع في الاقتصاد ، وآثار خطيرة على دور التجارة المقبل في نمو وتنمية الاقتصاد الفلسطيني .

٥٨ - ويوضح التوزيع السوقي للصادرات الزراعية الدور التاريخي الذي يلعبه الأردن وغيره من البلدان العربية في امتصاص صادرات السلع الفلسطينية . ومنذ ١٩٨٠ ، توجه الى الأردن وغيره الى الأسواق العربية الأخرى متوسط سنوي بلغ ٥٤ في المائة من الصادرات الزراعية . ومع ذلك ، فان قيمة الصادرات الزراعية الى الأردن وغيره اتجهت منذ ١٩٧٧ نحو الهبوط اتجاها تجلى في انخفاض الكميات والأسعار على السواء . ويمكن عزو الكثير من هذا الى الكساد الاقتصادي العام في المنطقة ، والسياسات الهادفة الى دعم القطاعات الزراعية المحلية في البلدان العربية ، ودخول منافسين جدد في الأسواق التقليدية للصادرات الفلسطينية . واستوردت اسرائيل في الثمانينات متوسطا سنويا بلغ ٤٤ في المائة (٢٦ مليون دولار) من الصادرات الزراعية الفلسطينية .

٥٩ - وقد زادت الواردات الزراعية من ٨٩ مليون دولار في ١٩٧٧ الى ١٢٠ مليون دولار في ١٩٨٦ . وهذا في حد ذاته ليس بالضرورة ظاهرة غير متوقعة ، اذا اخذ في الاعتبار ان الأراضي لم تكن تتمتع باكتفاء ذاتي في العديد من السلع ، وعلى نحو خاص السلع

الرتبسية . وكان النمو في الواردات الغذائية من الارتفاع بحيه وصل العاشر لسي التجارة الزراعية الذي كانت تتمتع به اراضي حتى ١٩٨٢ يتحول الى عجز كبير آخر لسي التزايد ، بلغ ٥٥ مليون دولار في ١٩٨٦ ، وشاى جميع الواردات الغذائية تقريباً من اسرائيل ، وهي غير مقيدة وتتلقى الانتاج المحلي مباحرة .

٦٠ - وفي غضون ذلك ، وبالرغم من هذا النمو في الواردات ، تراكمت الفوائض في بعض انواع الانتاج الزراعي المحلي دون المعون على أسواق ملائمة لامتصاصها . وبسبب اندام الازهاد الشامل والتوجه السوقى ، تهربى المزارعون في انتقاء المحاصيل وانتاجها ، خصوصاً المحاصيل التقليدية . وحققوا زيادات في انتاجية محاصيل معينة ، ولكن حجم السوقين المحلي والخارجي على السواء للمحاصيل اراضي لم يزد زيادة متناظرة . وهدمت القيود المفروضة على التسويق الزراعي الزراعة الفلسطينية ضمن موازنة وترشيد الانتاج فيما بين الطالب المحلي والخارجي ، بينما كانت في الوقت نفسه تسم حقيقاً الى تحقيق درجة أكبر من الاكتفاء الذاتى في مواد غذائية معينة .

٦١ - وليست الحالة ارجح فيما يخص المحافظة ، على ما يبدو . فالمنتجات المناعية تشكل حل مصادر اراضي . وفي حين زادت الصادرات المناعية زيادة ملحوظة على مستوى المعد المساهي ، وجهه معظم الزيادة صوب اسرائيل ، التي امتازت بأكبر من ٨٠ لسي المساهة من مجموع الصادرات المناعية في ١٩٨٦ ، ويتكاث الكثير من هذا من سلع ممنوعة يتاجر بها بمقتضى ترخيصات صادقة من الجاهن لسلع فيه التامة بين الشركات الاسرائيلية واليهوديين الفلسطينيين . ويتكاث رصيد مجموع الصادرات المناعية من انتاج تقليدي (زيت الزيتون ، والزيتون الشياتية الاخرى ومنتجات الالبان والمربون ومواد البشاء) وأملت الاردن امتصاصه .

٦٢ - ويمكن القول بان التجارة المناعية الفلسطينية تعتمد اعتماداً كبيراً على سوق واحدة دون غيرها تشمل عمليات انتاج معينة ذات صلة ترجح كثيراً على انتاج القطاع المناعي الاولي وادائه . وتم بكفاءة تحويل قطاع الصادرات المناعية في اراضي الشى جيب خارجي للقطاع المناعي الاسرائيلي ، يؤدي مهام كثيرة للمعامل ومنظمة الاجرس تتطلب القليل من المهارات التقنية والادارية . ويسمح هذا للمعامل الاسرائيلية بالشركين اكثر فاكتر على امتدادات اربعة جديدة تكون لوجية التوجه وكثيفة الرمسلة تنتج عمليات مناعية بقيمة مضافة أملن يمكن ان تحقق لاسرائيل مكاسب ذات شأن لسي القطع الاجنبى . ويتيح الترتيب مكاسب محدودة ، ان وجدت ، لاقتصاد اراضي ، وبمقتضى تطوير نواحي التكامل ، والروابط والتداخج داخل القطاع المناعي الفلسطيني .

٦٣ - وردت اسرائيل زهاء ٩٠ في المائة من الواردات الصناعية الفلسطينية ، خلال معظم فترة الاحتلال ، مع زيادة سريعة في القيمة وصلت الى ٦٦٥ مليون دولار في ١٩٨٦ . وجزء ملحوظ من هذا يتكون من سلع شبه تامة المعدة للتحضير في الاراضي واعادة التمدير الى اسرائيل ، كما ذكر اعلاه . ويشمل الرصيد طائفة من السلع الاستهلاكية ، بعضها ينافس الانتاج الفلسطيني المحلي . وزهاء ١٠ في المائة من الواردات الصناعية للاراضي ناضية ، في بلدان اخرى ويدخل عبر الموانئ الاسرائيلية . وارتفعت قيمة الواردات الصناعية من الخارج من ٤٠ مليون دولار في ١٩٧٧ الى ٨١ مليون دولار في ١٩٨٦ . وحوالي واحد في المائة تقريبا او ١١ مليون دولار تقريبا من مجموع الواردات الصناعية للاراضي نشأ في الاردن او عبره في ١٩٨٦ . وتشمل هذه زيت الطعام ، ومنتجات الالبان ، والورق ، والانسجة ، والمعادن المعدة للتحضير واعادة التمدير .

#### باء - العوامل التي تؤثر على تنمية التجارة الخارجية الفلسطينية

##### ١- السياسات والممارسات الاسرائيلية

٦٤ - يعزى ضعف الاداء التجاري لاهم قطاعين اقتصاديين جرى فحصهما بايجاز اعلاه الى طائفة واسعة من العوامل تعكس الى حد كبير القيود القاسية المفروضة في ظل ظسروف الاحتلال . وادت تدابير السياسة والممارسات التي قامت بها السلطات الاسرائيلية التي اضعاف اقتصاد الاراضي ، بما في ذلك دينامية قطاعه التجاري .

##### (١) القيود على الانتاج

٦٥ - ان اكثر من ٥٢ في المائة من مجموع مساحة الاراضي المحتلة وضع تدريجيا تحسنت السيطرة الاسرائيلية المباشرة . وقصر هذا تقليصا حادا المساحة المخصصة للزراعة البعلية وزراعة وانتاج الحبوب بعد ١٩٦٧ . وتجلس الانخفاض العظمي في الزراعة البعلية في المقام الاول في هبوط انتاج الحبوب . وفي حين ازادت المساحة المروية وانتاجيتها من خلال تحسين الميخلات والاساليب ، ظل الانتاج الاجمالي ثابتا نوعا ما طيلة العقد الماضي . وشكل هذا عقبة هامة أمام توسيع التجارة الزراعية .

٦٦ - والماء وراس المال هما العقيمتان الهامتان اللتان اعاقتا توسيع وتكثيف المساحات المروية . ومن اصل امدادات سنوية اجالية قدرها ٨٠٠ مليون متر مكعب ، لا يسمح للسكان الفلسطينيين إلا باستعمال ١١٠ مليون متر فقط بالرغم من النمو المكاني السريع ، بينما تحتاج الكمية المتبقية لتستخدمها اسرائيل ومستوطناتها في الاراضي . ولا يسمح للسكان الفلسطينيين باستغلال مواردهم المائية لتنمية اقتصادهم . ولا تغفر الابار العميقة الا لمنفعة المستوطنين الاسرائيليين ، مما يلحق الجفاف بالابار الانبوبية الضحلة في القرى الفلسطينية المجاورة ، ومن ناحية اخرى ، فسيان ارتفاع كلفة الماء العذب اجبر المزارعين على مزج الماء الزعماق بالماء العذب من المنابع التي كانت تستخدم بالفعل قبل ١٩٦٧ . وادى هذا أيضا الى زراعة محاصيل معينة على حساب غيرها من المحاصيل .

٦٧ - ومن بين أبرز الممارسات الاسرائيلية التي تلحق اشرا ضارا بالهيكل والانتساج  
المضاعيين الفلسطينيين ترتيبات التعاقد من الباطن في الاراضي المحتلة . وحولت هذه  
الممارسة الكثير من القاعدة الصناعية للأراضي إلى "منطقة حرة" بحكم الواقع تشمل  
لمنفعة المنتجين الاسرائيليين دون سواهم . وكان من شأن عدم وجود ملطة مركزية ،  
واتحادات نقابية وهيئات اخرى قادرة على الدفاع عن مصلحة المنتجين والعمسال  
الفلسطينيين ، أن اضاف إلى طائفة العوامل الشاذة التي يكافح الاقتماد الفلسطيني  
في ظلها .

٦٨ - ومن العوامل الهامة الأخرى التي ألقت تأثيرا ضارا باقتصاد الأراضي المحتلة  
وساعدت على خلق سوق أسيرة للإنتاج الاسرائيلي تزايد عدد الفلسطينيين العاطلين عن  
العمل أو المستخدمين استخداما ناقصا ممن اضطروا إلى قبول أعمال متدنية الأجر في  
اسرائيل . ومع سيطرة اسرائيل على الزراعة والصناعة الفلسطينية ، فإن استخدام  
ما يقرب من ٤٠ في المائة من القوة العاملة الفلسطينية في اسرائيل قد دعم سيطرة  
اسرائيل على تجارة الأراضي وزاد من ضعف اقتصادها .

#### (ب) القيود المالية

٦٩ - كانت ندرة الأسم والراسمال العامل عاملا مقيدا آخر للزراعة ، والصناعة  
والتجارة الدولية . ولا توجد مؤسسات مالية متخصصة مجهزة لتلبية الاحتياجات المالية  
للزراعة والصناعة . وزاد التضخم وعدم التيقن من مناخ الاستثمارات في تعقيد المشكلة  
لاصحاب المشاريع . وفي مجال التجارة ، فإن دور فروع المصارف الاسرائيلية ، العاملة  
في الأراضي بوصفها المؤسسات المالية الوحيدة لغاية ١٩٨٦ ، ظل غير هام ، لا سيما  
فيما يخص احتياجات التصدير والاستيراد .

٧٠ - ان استخدام تسهيلات ائتمانية من فروع المصارف التجارية الاسرائيلية في  
الأراضي تمرقله القيود الناجمة عن اللوائح الحكومية والممارسات المصرفية على  
السواء . وبالإضافة إلى ذلك ، زاد سوء الخدمات المصرفية والتأخير في إنهاء  
المعاملات الجمركية من كلفة الواردات والصادرات للتجار الفلسطينيين . ولا تطبق أي  
حوافز نقدية وضريبية لتخفيف كلفة الصادرات التي يمكن أن تضيف إلى تنافسية منتجات  
الأراضي وتزيد المكاسب في التجارة الدولية . وفرضت عقبات اضافية في أعقاب الانتفاضة  
الأخيرة في الأراضي ، تؤثر على وجه التحديد على تمويل التجارة الخارجية ، بما في  
ذلك التقييد الصارم المغروض على الأموال التي تجلب داخل الأراضي .

#### (ج) قيود التسويق

٧١ - تكفل حماية كاملة للمنتجات الزراعية والصناعية الاسرائيلية في اسواق الأراضي  
المحتلة . ولا تطبق لوائح تعريفية و/أو غير تعريفية على دخول السلع الاسرائيلية إلى



الأراضي . ولا يوجد حد على كمية ونوع السلع الاسرائيلية التي تدخل الأراضي المحتلة باستثناء السلع عالية المحتوى التكنولوجي والسلع العسكرية . وكثير من السلع الزراعية والصناعية المعنية يحصل على اعانة في مرحلة الانتاج . وفي سوق أسيرة حيث يستفيد المنتجون الاسرائيليون من تقسيم لبيد العاملة مغروخ من جانب واحد ، فإن المكاسب من هذه الاعانات تتحقق في مجملها للمنتجين والتجار الاسرائيليين .

٧٢ - ويتميز انتاج وتسويق السلع الزراعية والصناعية الفلسطينية للوائح صارمة تتراوح بين رخص وقيود ادارية عديدة . ويخضع دخول الانتاج الزراعي الفلسطيني الى اسرائيل والقدس الشرقية المحتلة الى قيود عديدة . وتفرض غرامات مالية على مزارعي الأراضي الذين يسمون الى ايجاد منفذ لسلعهم في القدس الشرقية وفي اسرائيل . وتخضع الصادرات الفلسطينية الى اسرائيل لنظام الحصص ، من حيث النوع والكمية على السواء ، وتشمل المواد التي تكمل الانتاج المحلي الاسرائيلي او تكون اعلى كلفة من ان تنتج محليا في اسرائيل او من ان تستورد من مكان آخر . وتستخدم الميزة المقارنة للأراضي في خطوط الانتاج التقليدية والجديدة على السواء لخدمة مطلوبة للاقتصاد الاسرائيلي .

٧٣ - ان الاتصالات التجارية المباشرة بين الأراضي وبقية العالم عدا الاردن وغيره من الدول العربية تتم الى حد كبير من خلال الوكلاء التجاريين الاسرائيليين . ولا يسمح للفلسطينيين بتصدير أو استيراد السلع مباشرة الى الاسواق الخارجية ومنها باستخدام الموائع الاسرائيلية . وسمح لمنتجي قطاع فزة فقط بتصدير الموائع مباشرة عبر ميساء اشود الاسرائيلي . وأدت صعوبة شروط المقايضة وعدم كفاية ترتيبات متاولة بضائع المرور العابر الى هبوط هذا النوع من الصادرات من ٢٠ - ٢٥ في المائة من انتاج الموائع في الستينات الى اقل من ١٠ في المائة من مستويات الانتاج الأدنى بكثير لعام ١٩٨٧ . ومع ان التقييد على التجارة المباشرة مع بقية العالم ربما وضع خبيرة الوكلاء الاسرائيليين تحت تصرف المصدريين أو المستوردين الفلسطينيين ، فإن ناحية المنافع والتكاليف لسياسة من هذا القبيل ونشائجها للاقتصاد الفلسطيني تستحق دراسة متأنية . ومنع هذا التقييد اصحاب المشاريع الفلسطينية من اقامة اتصال مباشر مع الاسواق الخارجية ، ومن تعلم دينامية العرض والطلب في هذه الاسواق ، ومن البحث عن منافذ جديدة والتركيز على طرائق ووسائل تخفيض الكلفة والحصول على اقص قدر من المكاسب في التجارة مع بقية العالم . وفي اسواق معينة ، مثل الاسواق في الجماعات الاقتصادية الاوروبية وفي أمريكا الشمالية ، فإن المنتجات التي يتم الحصول عليها من المستوردين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ومن المستوطنات الاسرائيلية في هذه الأراضي يتم تسويقها بوصفها منتجات اسرائيلية تحول علامات تجارية اسرائيلية . وذكرت التقارير أن لجنة الجماعات الأوروبية أكدت أن هذه الممارسة لا تشكل انتهاكا للقانون الدولي فحسب بل وهي أيضا اساءة استعمال للمعاملة التفضيلية الممدوحة للمنتجات الاسرائيلية (٧٧)

٧٤ - أن التجارة المحلية للزراعي يتحكم فيها على نحو موائم المنتجون والتجار الإسرائيليون . ويخضع تدفق المنتجات الزراعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة ومسن الأراضي نفسها لادوات من السلطات الاسرائيلية ذات الصلة في منطقة المنعاه . وتحدد الادوات نوع المنتج ، والكمية ، وتاريخ المخول وطريق سير السيارات المتعلقة بذلك . ومن ناحية اخرى ، فان المخول الحر وغير المحدود للمنتج الاسرائيلية المعمانه ، الى جانب حملات التسويق القوية ، واجتهد المنتجين المحليين بمناهضة القوة . وكان من شأن انعدام الترتيبات المؤسسية مثل مراكز التسويق ومرافق الايجناس لتحصين النوعية والمحافظة عليها وتخفيف التكاليف ، وسوء مرافق النقل ، والمقبسات الادارية العميدة المتعلقة بالادوينات ، والعمل الورقي ، ودفع حثى الضرائب ، كل ذلك كان من شأنه ان جعل التجارة المحلية اقل كلفة واقل افراء .

#### (د) القيود على البنية الاساسية

٧٥ - الحق لفقدان الجودة والاسواق افرأ طارا بحافز الاستثمار في الهياكل الاساسية الهادية مثل التخزين ، ومخازن التبريد ، ومحطات التفتية والتصنيف ، والحاويزات وغير ذلك من الشروط التي تعتبر ضرورة مطلقة للتوزيع الحديثة للمصادرات . وكان لهذا اثر طار على نحو خاص على جل الانتاج الزراعي الذي يخفي الى الاردن ومنه الس ما وراءه من بلدان عربية ، وبها الرغم من سياسة "الاجسور المفتوحة" التي تمارسها اسرائيل ، تعتزق التجارة مع الاردن عقيبات عديدة . فمرافق النقل غير ملائمة ومرهقة لعمن المنتجات الى الاردن . ولا توفر الطاحات المفتوحة حماية كافية للمنتج القارباله للتلذ ، وهي قليلة في عددها . وعليها العمودة فارغة خلال فترة قصيرة وتحتجز للعتسرة طويلة من الوقت من أجل التحقق الامني . وكان من شأن تدابير الامن المعتمد التخبيا بها وقبول الامتداد فضلا عن الاجراءات الجمركية الاسرائيلية عند الجسور ، ان اعطت التجار الفلسطينيين . اما مخاطر الضمان نتيجة التاثير في اعداد العنكات السن الاردن وانشاء عبور الجسور فهي مخاطر بالغة .

٧٦ - وبالنظر الى سوء مرافق النقل ، ما زال الانتاج الزراعي الفلسطيني يعاني ومن مشاكل تتعلق بالتعبئة التي تتم باستخدام صناديق خفيفة غير ملائمة . ويلزم هذا مسن أجل التقييد بآكام المقاطعة التي تفرضها جامعة الدول العربية والتي تمنع المسواد الممتجة في اسرائيل أو المستوردة من خلالها من الدخول الى الاسواق العربية . ويلزم بحل كل جهد لزيادة انتاج مواد التعبئة واجراء ترتيب لكي يتم تمييه وتعبئة المنتجات المحاميل في الاراضي نفسها . ويمكن دعم معمل الورق المقوى الوحيد القائم في الضفة الغربية بزيادة طاقته وتسهيل امتداد المواد الخام اللازمة .

٧٧ - أن اعتماد مرفق للتوسيق هو أحد أهم الفجوات في المستلزمات المؤسسية لتعزيز التجارة في الأراضي المحتلة . والمؤسسات القائمة ، وتشمل التعاونيات ونقاباتهما ، وغرف التجارة وفرادى المصدرين ، ليست مزودة على نحو كاف بالخبرة التقنية اللازمة لنوع الأنشطة المطلوبة لتطوير وتنفيذ برامج ملائمة لترويج الصادرات . ومن المهم على نحو مماثل أيضا توسيع الأسواق المحلية في الأراضي . ولا توجد مرافق أهلية لتحقيق هذا الهدف الحاسم . وتطرق قرار المؤتمر ١٦٩ (د - ٧) إلى هذه الحاجة (٧٨) .

### ٢ - السياسات والممارسات العربية

٧٨ - بعد عام ١٩٤٨ ، عزلت الضفة الغربية عن طرقها التجارية التقليدية المؤدية إلى البحر الأبيض المتوسط والبلدان الأوروبية . وتعين إنشاء طرق جديدة غير ميسرة العقبة الأردني . وأفادت صادرات الضفة الغربية من نظامي الأردن الحرين في التجارة الخارجية والقطاع الأجنبي وصنحت صناعاتها حماية ضد المنافسة غير المقسمة . وحافظ الأردن على علاقاته التجارية مع الضفة الغربية بعد عام ١٩٦٧ . وبدء أيضا في علاقات تجارية مع قطاع غزة . وكانت نتيجة القيود الإسرائيلية على الواردات إلى هذه الأراضي أن أصبحت التجارة مع الأردن بالفعل تدفقا باتجاه واحد من الأراضي إلى الأردن وعبره ، مما أدى إلى فواشش دفعت ضمن عجز الأراضي المشغامي مع إسرائيل .

٧٩ - ومع ذلك ، تدهور تدريجيا منذ السبعينات الوضع التصديري للأراضي مسع الأردن وغيره من البلدان العربية ، مما أدى إلى فواشش يتعذر تعويضها من الانتاج الزراعي والتي بدورها كانت بمثابة عوامل مشبهة فعالة للمزارعين الفلسطينيين . ويكمن جزء كبير من سبب هذا التطور في هبوط الطلب في وجهات التصدير التقليدية وفي السياسات والممارسات الإسرائيلية الممددة أعلاه التي منعت المزارعين من المحافظة على تنافسيتهم ، فضلا عن استمرار احتلال الأراضي وما يندوي عليه هذا من أوجه عدم التيقن بالنسبة للمستقبل .

٨٠ - وانخفضت انخفاضا كبيرا بمرور الوقت التجارة مع معظم الأسواق التقليدية للأراضي (أي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان والمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية) . وهذا أبقى الأردن أهم سوق خارجية للانتاج الزراعي للأراضي . ويأتي هذا التطور في وقت يجد الأردن نفسه يجانبه مشاغل حواجز متزايدة بشأن تسويق انتاجه الزراعي . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن تطبيق لوائح جامعة الدول العربية التي تقاطع السلع المنتجة في إسرائيل أو المستوردة عبرها أدى إلى تقييد الصادرات الصناعية الفلسطينية إلى الأردن . وامتثالا للوائح المقاطعة هذه نفسها ، تعتبر الصادرات الزراعية للأراضي المحتلة إلى الأردن وعبره بوصفها عربية المنشأ ومن ثم فهي معفاة من المقاطعة . وفي حين سهل هذا صادرات

الأراضي إلى الأردن وغيرها من البلدان العربية في المنطقة ، فمن المحتمل أن تزييد نفقات إعادة التعمير والمناولة في الأردن السعر النهائي مقارنة بالمنتجات المماثلة في الأردن . وتضاف إلى هذا كلفة النقل من الأراضي إلى عمان وشتى الضرائب والرسوم التي تفرضها السلطات الإسرائيلية .

٨١ - حدث هذه التطورات بالسلطات الأردنية إلى فحص سياساتها دورياً إزاء القطاعين الزراعي والصناعي للأراضي المحتلة . وكانت أهداف هذه الممارسات : مواصلة إيجاد منفذ لمنتجات الزراعي والصناعي للأراضي بهدف ضمان أسواقها في الأردن والبلدان العربية وتدعيم قدرات الشعب الفلسطيني على التصدي لسياسات وممارسات الاحتلال التمييزية ؛ والامتثال للوائح المقاطعة الخاصة بجامعة الدول العربية ؛ وحماية قطاعات الانتاج الأردنية المحلية من المنافسة غير المنظمة .

٨٢ - وتمشيا مع الأهداف المعدة أعلاه ، نظم الأردن انتاج المحاصيل المحلية ، بالاقتران مع حصص استيراد موجهة للانتاج الزراعي للطفة الغربية . ويسمح الأردن بدخول ما يصل إلى ٥٠ في المائة من الانتاج الزراعي للطفة الغربية (حسب المنتجات المعدية) وإلى ٦٥ في المائة من الانتاج الصناعي للمؤسسات المنشأة قبل عام ١٩٦٧ والتي تستورد موادها الخام عبر الأردن . وأغرى من هذه الشروط عدد من الأصداف المستوردة إلى الأردن (زيت الزيتون والحجارة والصابون والمصنوعات اليدوية) . وفي وقت لاحق ، سمح ، لبعض الشركات المنشأة بعد عام ١٩٦٧ بالتسجيل في الأردن كي تستفيد من هذه الإعفاءات . كما خفد الأردن الشروط المطبقة على بعض الأصداف فيما يخص استيراد المواد الخام والمعدات الصناعية عبر الأردن كشرط مسبق للإعفاء من أحكام المقاطعة . ومع ذلك ، فإن التنفيد الفعال لهذه القرارات المواتية يتطلب التنسيق في الانتاج والتسويق وإدخال تحسينات على إجراءات ومرافق النقل التي تؤثر على صادرات الأراضي إلى الأردن وعبره . أن ينداء الهيكل الأساسية التنظيمية المناسبة للتصدي على نحو ملائم لهذه المهمة الحاسمة ضرورة مطلقة ، وبالمثل ، فإنها تبرز الحاجة لزيادة الدور النشط للمؤسسات الفلسطينية في تعزيز انتاج وصادرات هذه الأراضي .

### جيم - سياسات التجارة الخارجية

#### ١ - التجارة وأهداف التنمية الاقتصادية الشاملة

٨٣ - من الضروري التأكيد ، في البداية ، بأن أية محاولة لتحسين أداء قطاع التجارة الخارجية يجب أن تنشأ عن استراتيجية شاملة تستهدف التعجيل في نمو الاقتصاد المحلي بمعدل أسرع من معدل الزيادات الطبيعية في عدد السكان . وعلى المستوى القطاعي ، يتعين أن تركز هذه الاستراتيجية على زيادة مجمل الانتاجية في الزراعة والصناعة ، مع توفير فرص عمل كافية لامتصاص قوة العمل المتنامية ، وتوسيع ناتج

السلع الأساسية عن طريق تعزيز صناعات إحتلال الواردات العاقبة على استخدام مواد خام محلية ، وعن طريق توسيع وتوزيع المصادر . ولكن كانت تدابير ترشيد الواردات تستحق دراسة متأنية في هذا الخصوص ، فإن السياسات الممكنة لترويج المصادر وتخفيفها ينبغي أن تحظى بالأهتمام على سبيل الأولوية .

٨٤ - وعلى مدى سنوات الإحتلال ال ٢١ الهامية ، كان اقتصاد الأراضي المحتلة يميل دون استراتيجية ، تحكمه دواعي خامة كثيراً ما كانت قريبة من مصالحه ، وتحتاج الأراضي المحتلة ، أكثر من أي وقت مضى ، إلى تزويدها بمؤسسات محلية مناسبة لتجديد هوية اقتصادية للأراضي نفسها تمكن احتياجاتها وتوفر إمكانيات لتنميتها فسي المستقبل . ويتعين في غياب استراتيجيات واضحة شاملة ، أن تركز الجهود الفورية على بعض تدابير المساهمة التامة ترمي أساساً إلى زيادة فرص العمل من أجل توفير الاعمال للحالة القطاع من قوة العمل الفلسطينية التي يعمل في ظل ظروف متقلبة فساح الاقتصاد الوطني . ومن الضروري إرساء الأساس لإقامة اقتصاد فلسطيني محلي منتج وقابل للاستمرار ، وهذا يتطلب إعادة تشكيل الاقتصاد مع توجيه الإنتاج نحو السوق المحلية ونحو التصدير عن طريق إقامة علاقات تكامل مع الاقتصادات العربية . واستغلال الفسحة المتاحة في أسواق أخرى . وفي غياب سلطة مركزية محلية ، أخذ دور أصحاب المشاريع والمؤسسات المحلية يصبح الآن دوراً حاسماً في هذه العملية .

٨٥ - والمجالات التي يتعين النظر فيها أولاً ينبغي أن تكون تلك المجالات التي أظهرت فيها الأراضي المحتلة ميزة نسبية في قطاعات الزراعة والمنتجة على السواء . ويمكن التنبؤ على تحسين الإنتاجية والدورية ، وعلى تنويع الناتج الزراعي والتنموية من خلال المشاريع الصغيرة للمهارة ، وفي وفرة اليد العاملة المتدنية الأجر ووجود مجموعة للفقر البشرية الماهرة والكفوة فنياً ما يبرز الدور المحتمل الشهي يتوقع عندئذ أن يؤديه القطاع الخاص في هذا الممد . وبالتالي نظر إلى أوجه التفاضل القائمة خصوصاً بين الأراضي المحتلة والأردن في مدى توافق المواد الخام وغير ذلك من عوامل الإنتاج في قطاعات الزراعة والمنتجة على السواء ، ومع مراعاة الحجم المحدود لاسواقها ، فإنه يلزم توجيه الجهود نحو هدف تحقيق درجة من التكامل الاقتصادي بين الأراضي المحتلة والأردن والسيلدان العربية الأخرى .

٨٦ - ومن المفهوم أن تحقيق الكثير من إعادة التشكيل اللازمة لوضع الاقتصاد على طريق النمو والتنمية المستثمرين ولتوفير أساس قوي للتجارة الخارجية للأراضي المحتلة هو أمر يشكل عملية طويلة الأجل نسبياً . وهناك حاجة لاتخاذ تدابير موازية على أساس أكثر إلحاحاً من أجل تعشيط الاقتصاد من طريق توفير حافز للاشطة التي تزيد الناتج وتحسن الميزان التجاري للأراضي المحتلة . ولذلك يلزم اتباع نهج ذي فئتين يفصل على الاقتصادات المحلية والأجنبية على السواء وذلك من أجل بلوغ هذا الهدف . وفيما يتعلق

بالاقتصاد الأخير ، يمكن التعهد على زيادة إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني لا سيما الاستهلاك المنزلي ، مما يخل من الاعتماد على الواردات . والتمويل الرائد الذي تقدمه به البلدان الزراعية الفلسطينية من أجل تحقيق الاعتماد على الذات فيما يتعلق بمنتجات السلع الأساسية هو عمل يستحق الدعم ، وهناك حاجة لمساعدة دولية من أجل توفير المنتجات الأساسية لوضع ودعم برنامج من الأنشطة يعمل على القطاع الزراعي في إنتاج وتجهيز المحاصيل والمنتجات الحيوانية .

#### ٢ - شروط الصادرات والامتيارات التجارية

٨٧ - يلزم ، فيما يتعلق بالاقتصاد المحلي ، تركيز الجهود على زيادة وتوسيع الإنتاج وترويج تويقه في الدائل والخارج على السواء . ويمكن توجيه اهتمام فوري نحو تسويق البضائع التي تتراكم في القطاع الزراعي عن طريق فن حملة منتهمة بمساعدة لترويج الصادرات ليس من أجل زيادة نصيبها في الأسواق الفلسطينية فحسب ، بل أيضاً من أجل اختراق أسواق جديدة . ولم تزد صادرات الأراضي المحتلة بمعدل من شأنه أن يزيده من حجم نمو القطاعات الانتاجية . ولم يتم استغلال البضرة المسببة للأراضي المحتلة في نمو القطاعات الانتاجية ، وذلك نظراً للعوامل التي ذكرت آنفاً . وهذا بالرغم من إدراك المنتجين الفلسطينيين لأهمية تحديد أسواق خارجية جديدة .

٨٨ - وحتى حيثما يتم فتح أسواق جديدة ، لم تتمكن الأراضي المحتلة من الاستفادة من العرض المتاحة استعادة كاملة . وثمة مجال واضح على ذلك هو الامتياز التجاري السنوي منحه الجماعة الاقتصادية الأوروبية للأراضي الفلسطينية المحتلة . ففي إجراء التوكين للأراضي المحتلة من الاستعادة مباشرة من التجارة مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، قام مجازي الجماعات الأوروبية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، بنهاء على اقتراح اللجنة ، بفتح الأراضي المحتلة امتيازات تجارية معاملة لتلك التي تتمتع بها بلبدان أخرى في المنطقة في تجارتها مع الجماعة<sup>(٧٩)</sup> . واعتمدت الجماعة ترتيبات صرفية مستقلة تطبق على الواردات إلى الجماعة من المنتجات المعاقمة في الأراضي المحتلة . وقبلت الجماعة فرق التجارة في الأراضي المحتلة بامتيازها المطلقات المؤهلة لإصدار فهارات الصحف ولصان الصاوان الأداوي الضروري . وقد جرت اتصالات عديدة بين الجماعة والمطلقات الأساسية من أجل تمكين الصادرات من المرور عبر الأراضي الإسرائيلية ، وبالطرق التي تسمح للتصدير إلى أوروبا . وقد أرسلت ببالعمل مؤثراً بفتح الشحومات التجريبية من البضائع الممنوعة من الأراضي المحتلة بواسطة هذا الطريق . إلا أن المطلقات الإسرائيلية لم تسمح بفتح للمنتجين الفلسطينيين بإمكانية الوصول المباشر إلى أسواق الجماعة الاقتصادية الأوروبية . وقد قدمت الجماعة لإسرائيل تكرارا على أهمية التي تعلقها على الترقية الفعال للتصدير التجارية ، دون وضع أية عقبات إدارية أو عقبات أخرى أمام المصددين الفلسطينيين ، وجاءت المطلقات الإسرائيلية

بقولها إنه ينبغي لها أن تكون قادرة على تنسيق الصادرات الفلسطينية إلى أوروبا  
لضمان ألا تكون صادراتها هي إلى هذه الأسواق خاضعة للمنافسة من المنتجات الفلسطينية  
المماثلة. ويُذكر أن السلطات الإسرائيلية قد وافقت، في الأونة الأخيرة فقط، ومسئ  
حيث المبدأ، على فكرة السماح بتصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى أوروبا  
مباشرة عن طريق إسرائيل. وينتظر الفلسطينيون تنفيذ هذا الاتفاق في السنة  
الزراعية ١٩٨٩/١٩٨٨، وتجرى مباحثات ترمي إلى تدليل الصعوبات القائمة فيما يتعلق  
بإجراءات التصدير (٨٠)

٨٩ - وثمة خطوة مماثلة لدعم اقتصاد الأراضي المحتلة، اتخذت مؤخراً في الاجتماع  
الوزاري بشأن النظام الشامل للأولويات التجارية فيما بين البلدان النامية الأعضاء  
في مجموعة الـ ٧٧<sup>(٨١)</sup>. ويدعو القرار إلى منح امتيازات تجارية وتدابير تفضيلية  
ملموسة للصادرات الفلسطينية دون اشتراط المعاملة بالممثل ريثما تتم إزالة الاحتلال  
الإسرائيلي. ويدعو القرار أيضاً إلى معاملة الصادرات والواردات الفلسطينية عسبر  
الموائمة ونقاط الخروج والدخول المجاورة على أساس المرور العابر. ومن شأن هذه  
الامتيازات أن تعزز إلى حد بعيد دور القطاع الخاص الفلسطيني في توسيع الانتاج  
وترويج الصادرات مما يعزز مركز الأراضي المحتلة في الأسواق الدولية.

٩٠ - وما له أهمية تُنمى بالنسبة للزراعة الفلسطينية في الأراضي المحتلة أن  
تتمكن من الاستفادة بالكامل من هذه التدابير والامتيازات، ليس من أجل إيجاد أسواق  
لتمريد فوائدها فحسب، بل أيضاً لكي تكون قادرة على استغلال وتنمية مزاياها  
التنافسية المحتملة. وفي القطاع الصناعي، تكمن إمكانيات توسيع الصادرات أولاً في  
السلع المنوية التي تحتاج إلى قدر أقل من المهارات الفنية والإدارية، وإلى تكلفة  
أقل للبيد العاملة المتدنية الأجر، وإلى مواد خام ذات كلفة بديلة منخفضة. والأهم  
من ذلك أن بعض الفروع يمكن أن تدخل دورة إنتاج كاملة، مع تكامل جميع المراحل  
رأسياً وأفقياً، بخلاف ترتيبات التعاقد من الباطن الحالية.

٩١ - إلا أن هناك حاجة لمعالجة العديد من العوامل التي تحدد مدى استجابة القطاع  
الخاص لهذه الامتيازات معالجة دقيقة وواقعية. وليس من الواقعي أن يتوقع للمنتجين  
من الأراضي المحتلة، بصرف النظر عن مدى ديناميتهم، أن يستفيدوا، عن طريق مبادرة  
فردية، من أية معاملة تفضيلية تمنح لهم في الأسواق الخارجية. فهناك شروط عديدة  
يلزم استيفاؤها، بعضها من قبل السلطات الإسرائيلية بوصفها ملطة الاحتلال، وبعضها  
الأخر من قبل الفلسطينيين أنفسهم ومؤسساتهم المحلية، وبعضها من قبل المجتمع  
الدولي.

٢ - الفرط الاساعية لترويج الصادرات

٩٢ - ثمة عامل هام في زيادة مبيعات التجارة التنافسية والمتساهلية الى الحد الامثل ، وهو عامل تعزيز عملية الإنتاج عن طريق تحقيق درجة من التنسيق فيما بين المنتجين في الزراعة والصناعة على السواء . وهذا ضروري لتجنب الإنتاج الزائد أو العائق للمنتج ، وتوزع المواد ، والإفراط بالمحافظة فيما بين منتجي المنتجات المتنافسة . وبالنظر الى العبود السوقية ، المحلية منها والخارجية ، فإن هذه المسألة تستحق النظر بصورة جدية . ويشتم دور جمعيات المنتجين ، وقرى التجارة والصناعة وغيرها من المراكز المؤسسية القائمة في الأراضي المحتلة ، بدون حاسم في هذا الخصوص . ويتبين لهذه المراكز الزراعية والصناعية المحلية ان تنوع في القيام ، في جملة أمور ، بتسويق تفضيلية التوجه ، بغية تحديد طبيعة وحجم الأسواق المحلية منها والخارجية ، المتاحة لتسويق السلع الاساعية الممكن انتاجها في الأراضي المحتلة ، الى جانب تدبؤات الإنتاج في حدود نطاق زمني متوسط الاجل .

٩٣ - وبالنظر الى التصافي الحاد في اسواق الصادرات ، فإن تحسين نوعية السلع القابلة للتصدير ينبغي ان يحل العنق المغفل للعاقل للمنتجين الفلسطينيين والمنهتلفة جمعياتهم في الأراضي المحتلة . وبالنظر الى الحجم المحدود نسبياً لنتاج الأراضي المحتلة العاقل للتصدير مقارنة بنتاج منافسيها ، فإن مركز الأراضي المحتلة في الاسواق الدولية سيتحدد بالدرجة الاولى اعتمادا الى نوعية وانماط ما يمكن لهذه الأراضي ان تقدمه . وهذا امر بالغ الاهمية لان معظم البلدان المتنافسة إما تتمتع بقطاع زراعي عمري أو أنها تعمل على تحديث زراعتها . وتسمح التجديد على النوعية والامكان التنافسية حاسماً حتى بدرجة اكبر عندما تتطور الجامعة الاقتصادية الاوروبية الى "سوق واحدة" مع إلغاء جميع التعريفات والرسوم الجمركية الداخلية بحلول سنة ١٩٩٢ وينبغي ان تكون الأراضي المحتلة قادرة من الناحية الفنية على الارتقاء الى مستوى التوقعات في مثل هذه البيئة التنافسية . ويمكن للمنظمات المنتجة والعاقلانيين والجامعات ومراكز البحوث الفلسطينية ان تلعب دوراً هاماً عن طريق تعبئة الموارد وتنسيق الجهود في مجال البحوث الرامية الى تحسين نوعية المنتج الزراعي والصناعي . ويمكن ان تصبى ذلك حملات قوية لترويج المبيعات لمسار المنتجين عن طريق استخدام مختلف القنوات الرامية الى زيادة نصيب ناتج الأراضي المحتلة من الاسواق .

٩٤ - إن اثر الامتيازات الخارجية على هياكل أسعار السلع الاساعية القابلة للتصدير وعلى توزيع المكاسب فيها بين مختلف العاقلين في عملياتي الإنتاج والتسويق يتطلبه بالقدر نفسه دراسة متأنية . ويلزم توجيه الهيكل والعمل الحاليين للمؤسسات الزراعية نحو الفرص الجديدة من أجل تشجيع اعتماد هيكل عمري واقعي للمنتج القابل للتصدير ، مما يؤثر منافع قصوى للقطاع العمري/الفروع المعنية . وبالمثل ، فإن تشجيع هياكل الاسواق والعلاقات السوقية فيما بين المنتجين تحتاج الى معالجة



معالجة دقيقة لضمان التوزيع المنصف للمكاسب فيما بين جميع المنتجين . وينبغي إيلاء  
عناية خاصة لأهمية أسهم صغار ملاك الأراضي والمزارعين والمزارعين المستأجرين الذين  
هم في حاجة ماسة لبقاء في الأرض . والأمر نفسه ينطبق على صغار المنتجين الداخليين  
في القطاع الصناعي .

#### ٤ - الحاجة الملحة إلى ترتيبات التسويق الفلسطيني المباشر

٩٥ - أن التسويق المباشر للسلع الأساسية القابلة للتصدير يستجيب للحاجة الملحة  
التي تزيد مكاسب التجارة الخارجية إلى الحد الأمثل وضمان توزيعها المنصف فيما بين  
المساهمين . ويفرض الموقف السابق للسلطات الإسرائيلية الذي كان يقتضي وجوب تسويق  
جزء من إنتاج الأراضي المحتلة عن طريق الوكالات الإسرائيلية وإرسال الجزء المتبقي عن  
طريق "الجسور المفتوحة" إلى الأردن ، قيوداً لا مبرر لها على المنتجين  
الفلسطينيين . فانكار حق المنتجين الفلسطينيين في التصدير المباشر مع منح هذا  
الحق للمستوطنين الإسرائيليين في الأراضي المحتلة يشكل ظلماً واضحاً للمنتجين  
الفلسطينيين نتيجة لتحويل للمستوطنين/المنتجين الإسرائيليين الذين يتمتعون علاوة على  
ذلك بمناقص الامتيازات والاعانات والخدمات التي يحرم منها السكان الأصليون للأراضي .

٩٦ - وقد أسفرت السياسات الإسرائيلية تجاه قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني عن  
فقدان حلقة هامة في الهياكل الأساسية لمؤسسات القطاع التجاري في الأراضي المحتلة  
ومن أجل الاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها التجارة لنمو وتنمية الاقتصاد  
الفلسطيني ، فإنه يتعين إقامة مرافق محلية مستقلة . ومن شأن إنشاء مرافق فلسطينية  
لترويج التجارة والتسويق أن يشكل خطوة أولى في هذا الاتجاه ، خصوصاً فيما يتعلق  
بتوسيع الصادرات الزراعية من الأراضي المحتلة . ومن شأن هذا المرفق أن يشكل سواقة  
لمنظمة مستقلة لترويج التجارة والتسويق في الأراضي المحتلة .

٩٧ - وبإمكان مرفق التسويق المقترح أن يتعاون مع المؤسسات المحلية القائمة  
فيما يتعلق بجميع المهام الفنية والإدارية المشمولة في عمليات تحديد المضامين  
القابلة للتصدير من الأراضي المحتلة ، وإنتاجها ، وتسويقها ، (بما في ذلك  
التصنيف ، والتعبئة ، والتخزين المبرد ، والتجهيز) . ويمكن أن تُسند إلى المرفق  
نفسه أيضاً مهمة معالجة الاحتياجات التسويقية المحلية ويمكنه أن يشغل فرعاً واحداً في  
كل من الضفة الغربية وقطاع غزة . وينبغي الشروع على الفور في اتخاذ إجراءات  
للتحقق من المتطلبات الفنية والإدارية والمالية وغيرها من المتطلبات لهذا المرفق ،  
والحصول على السلطة اللازمة لتشغيله . ويشكل عرض الجماعة الاقتصادية الأوروبية تقديم  
المساعدة الفنية ، والمساعدة المالية إذا لزم ، لأغراض إنشاء هياكل تصديرية ، خطوة  
مستحسنة في هذا الاتجاه (٨٢) .

٩٨ - ويمثل وجود شبكة نقل ملائمة وكفؤة شرطا أساسيا هاما آخر لترويج وتنمية تجارة الأراضي المحتلة ولئن أمكن للمؤسسات المحلية ، بما فيها البلديات ، أن تسهم في تحسين شبكة النقل الحالية ، فسيتمتعين لتلبية الكثير من احتياجات الهياكل الأساسية المادية من قبل السلطات الاسرائيلية . وعلاوة على ذلك ، فسيلزم أيضا أن تجيز السلطات الاسرائيلية وتشجع توفير الحاويات والشاحنات المبردة ، وتحسين الاجراءات الجمركية والامنية ، وتركيب معدات أحدث لرصد المضاع .

٩٩ - ومن شأن ارتفاع كلفة النقل وطول الهدء التي تستغرقها الرحلة المعنية تمويق تجارة الأراضي المحتلة مع الاسواق غير العربية ، أما عن طريق الاردن أو مصر . وقد كان لهذا تأثير معاكس على نوعية السلع عند وصولها الى وجهاتها النهائية . ومن الواضح ان ارتفاع الكلفة وتدني النوعية هما أمران يضران بالصادرات القابلة للتسلف من الأراضي المحتلة ، خصوصا في الاسواق المنافسة بدرجة عالية في أوروبا الغربية أو أمريكا الشمالية . ويتمثل المنفذ الطبيعي الى اقصى حد لتصريف هذه الصادرات في تطوير ميناء قطاع غزة . وبالإضافة الى الميناء القائم لصيد الاسماك ، وهو ميناء مخصص تحديدا لتلبية احتياجات أهالي غزة في مجال صيد الاسماك ، فإنه يلزم أيضا إعادة افتتاح وتطوير الميناء التجاري الذي كان قائما قبل عام ١٩٦٧ بحيث يغني بالاحتياجات التجارية للأراضي المحتلة في المستقبل . ويمكن للسلطات الاسرائيلية وللمجتمع الدولي الاسهام في بناء هذا المرفق الحيوي . وفي هذه الاثناء ، فسيان المرافق المقترحة لترويج وتسويق التجارة الفلسطينية ستكون بحاجة للحصول على تسهيلات مرور عابر عن طريق الموانئ والمطارات الاسرائيلية لكي تصل مباشرة الى الاسواق الدولية .

#### ٥ - التدابير الأخرى لدعم التجارة

١٠٠ - وتوازيا مع الجهود الرامية الى تلبية مختلف المتطلبات المبينة أعلاه مسن الهياكل المؤسسية والمادية الاساسية ، يمكن لعدد من تدابير السياسة العامة أن يعزز الدور الحيوي للتجارة في اقتصاد الأراضي المحتلة . وهذا يتطلب قبل كل شيء القضاء العديد من الاوامر والتدابير الاسرائيلية ذات الصلة المتخذة منذ عام ١٩٦٧ والتي أعاقت التجارة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية في الأراضي المحتلة . ويلزم الحظر بصورة عاجلة وجدية في المسائل الرئيسية الموجزة في الفقرات التالية .

١٠١ - يمكن البدء على نحو مجد في بذل جهود لازالة القيود الادارية العديدة التي أعاقت الأنشطة الاقتصادية المؤثرة على تجارة الأراضي المحتلة . والامر اهم هو ان تخفيف هذه القيود يتطلب إلغاء اشتراط الحكم العسكري الحصول على تصاريح لبدء اعمال جديدة ، وتوسيع خط الانتاج ، وتنويع المحاصيل ، وتصدير السلع الاستهلاكية أو استيراد معدات التصنيع وما شابه ذلك .

١٠٣- ويتعين معالجة الاراضي الفلسطينية المحتلة باعتبارها تشكل كيانا له معالمه الاقتصادية المميزة. والسياسات الاسرائيلية على مدى سنوات الاحتلال الـ ٣١ قد عاملت هذه الاراضي باعتبارها امتدادا للسوق الاسرائيلية ، بينما اعادت مشاركتها لليس الحكام المستعادة ، ويتبنى معالجة سوق الاراضي المحتلة بصورة مستقلة عن اسرائيل وبموجب قوانين وأنظمة هذه الاراضي .

١٠٣-١ ان اوجه النقد العديد في الموارد المالية في الاراضي المحتلة وقصور المؤسسات المالية مما أمر ان يمتحان النظر بصورة جدية . وبالنظر الى هذه المشاكل الفرعية للاراضي المحتلة ، فقد يتعين اتباع نهج أكثر ابتكارا اثناء الجوانب النقدية والفرعية للسياسة الاقتصادية وذلك من أجل تنفيذ الاقتصاد وتوسيع التجارة . ويكمن لتعميد المقترحات الواردة في التقارير السابقة (٨٣) ان يقطع حوبا طويلا في اتجاه المساهمة في هذا النهج . ويتبنى التشديد صعيدا على المجالات التي يمكن ان تسهم في توسيع التجارة وتوسيعها . ويمكن للمؤسسات النقدية ومؤسسات التمويل الاتية لتوسيع الاقليمية والدولية ان تطلع ايضا بدور رائد في عملية احتياجات الاراضي المحتلة .

١٠٤- وفيما يتعلق بمسائل المادرات ، من الضروري ضمان القيمة الحقيقية لهذه الحصائل بالنسبة للمدنيين الفلسطينيين الذين يمدون غير اسرائيل . ويمكن ربط تحويل عوائد المادرات الى المعامل الاسرائيلي بعملة مستقرة ، مثل الميخار الاردني الذي يعمل اداة التبادل في الاراضي المحتلة ويستخدم في المعاملات مع الاردن ، من أجل تجنب الفخائر المفرطة التي يمكن ان تنجم عن تقلبات أسعار الصرف والانخفاض في القيمة السوقية للعملة الاسرائيلية .

١٠٥- ويمكن لمحاولات تجميع المادرات ان تفضل على اعفاء ارباح صفار الممدرين ومن مرتبة الدخل لفترة زمنية محددة . وهذا أمر أساسي بالنسبة لاستمرار هؤلاء الممدرين من بالنظر الى انه ليس لديهم أي تآخين على أسعار منتجاتهم في الاسواق المحلية أو الخارجية . ويمكن استطلاع هذه الارباح من مجموع دخل الممدرين القابل للمرتبة ، مما يخفف الحمل الضخم للمرتبة . ومن شأن هذا أن يوقف حافزا أكبر لصفار الممدرين من أجل توسيع انشطتهم التجارية وحفز المادرات غير التقليدية ، الأمر الذي يسهم في تسوية الاتحاج .

١٠٦- وفيما يتعلق بتمويل المادرات ، يمكن وضع ترتيبات من طريق وساطة فروع المصارف العربية المحلية والمستوردين الاجانب ومؤسساتهم لتوفير اعمدات لمالئ صفار الممدرين . ويمكن الاستثمار في ذلك الى ان يصبح في مقدور المصارف المحلية

انشاء " صندوق لترويج الصادرات " من الرسوم الاضافية الصغيرة على الواردات و/أو الصادرات . وفي هذا الخصوص ، يلزم تقديم كل دعم لغرور مصرف القاهرة - عمان التسي افتتحت حديثا ، وزيادة مواردها من أجل تلبية الاحتياجات المالية المتعاظمة للتجارة الداخلية والخارجية . ويمكن تعبئة الموارد الخارجية واتاحتها بامعان فاشددة منخفضة ، مما يمكن هذه الفروع من منح ائتمانات قصيرة الاجل للمزارعين والمستهلكين .

١٠٧- ويلزم تقديم حوافز مماثلة في شكل إعفاء من الرسوم الجمركية المفروضة على المدخلات المستوردة المستخدمة في انتاج الصادرات الصغيرة غير التقليدية . وهذا يمكن ان يشمل استيراد المواد الخام والمعدات الاساسية لهذه الصادرات . ويمكن ادخال هذا الحافز عن طريق ترتيب يتمثل في " رد رسوم الاستيراد " من شأنه ان يكفل استخدامه المناسب . وبالنظر الى القيود المالية ، يمكن للإعفاء من ودائع الاستيراد المسبقة ان يزيد من تعزيز مركز صغار المصدرين . أما مقدار الإيرادات الفائضة بسبب هذه التدابير النقدية و/أو الضريبية فيمكن التعويض عنه تعويضا كافيا عن طريق المساهمة التي ستمهم بها هذه التدابير في الحجم الاجمالي للنشطة التجارية .

١٠٨ - وقد تضمنت تقارير سابقة لمانة الاونكتاد (٨٤) بيان أوجه المطالبة بالفناء ضريبة القيمة المضافة على نشاط الاعمال الفلسطيني في الاراضي المحتلة . فهذه الضريبة تضع المنتجين والمصدرين الفلسطينيين في وضع غير مؤات مقارنة بالاسرائيليين الذين تُعَوِّضهم إعانات متعددة . وهذا ينطبق ايضا على الضريبة الاسرائيلية المفروضة على الواردات (" Tamah ") التي ترفع قيمة الواردات الى اسرائيل او عبرها لاراضي ضريبة المشتريات . وبالرغم من التخفيض المزعوم لتعريفات الاستيراد ، فسان معدلات الضريبة على الواردات هي في بعض الحالات اعلى بكثير من معدل التخفيض في التعريفات . ونتيجة لذلك فان سعر المواد الخام والمعدات المستوردة عبر اسرائيل يفوق سعرها في السوق العالمية بما يتراوح بين ١٥ و ٢٥ في المائة . وبالنظر الى ان التجارة الخارجية للأراضي المحتلة تتم عبر وسطاء اسرائيليين ، فانه يتعين على المستورد الفلسطيني ان يتحمل كلفة الضريبة . كما ان وجود هذه الضريبة يعزز السراي الذي يدعو الى الفناء الرسوم المفروضة على تجارة الاراضي الواقعة تحت الاحتلال .

#### دال - دور المجتمع الدولي

١٠٩- ان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ادراكا منه للحوال الاقتصادية المتردية في الاراضي الفلسطينية المحتلة بصفة عامة وفي قطاعها التجاري بصفة خاصة ، قد اعتمد في دورته السابعة القرار ١٦٩ (د - ٧) (٨٥) . وقد رحب القرار ، في جملة امور ، بمقرر الجماعة الاقتصادية الاوروبية بمنح السلع والمنتجات الفلسطينية فرمة

الوصول التفضيلي الى اسواقها على اساس شهادة صفا فلسطينية . وحث جميع الدول على تسهيل وصول السلع والمنتجات الفلسطينية الى اسواقها وعلى مواصلة تقديم المساعدة الى اللعب الفلسطيني لتمكينه من تنمية اقتصاده الوطني ، بها في ذلك قطاع التجارة ، بمعنى عن الاحتلال .

١١٠- ان الامتيازات الممنوحة للاراضي المحتلة ، كما لوحظ آنفا ، تشمل تدابير هامة متعددة الاطراف وثنائية ، ترمي الى مساعدة اللعب الفلسطيني في جوده من اجل تنمية اقتصاده . ولكن يكون لهذه الامتيازات اثر ايجابي ، يلزم اتخاذ اجراءات من قبيل ملطات الاحتلال الامريكلي والمجتمع الدولي لدعم الجهود الفلسطينية . وعلى سلطات الاحتلال الامريكلي مسؤولية تسهيل المساعدة الدولية لاجلها ومولها الى اللعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ، ويمكن للمجتمع الدولي ، عن طريق ترتيبات ضمانية ومعددة الاطراف ، ان يحافظ على زخم مساعده لهذه الاراضي من اجل تكوين اللعب الفلسطيني من ارماء الاساس لاقتصاد قوي وتعزز نموه وتنميته المستقلين ، وبالاتفاقية الى العقاب التي ذكرت آنفا ، يلزم تركيز المزيد من الاهتمام على المسائل المحسنة الحالية التي تبهم بصورة فورية التجارة الخارجية للاراضي المحتلة .

١١١- وريتها يتم انشاء سوق تسويق فلسطيني ، يمكن لمرافق التسويق الدولية ان تقدم مساعدها للمنتجين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عن طريق تشجيع بيع وتسويق منتجاتهم . ويمكن لهذه التدابير الفورية ان تشمل على تسهيلات ائتمانية قميسرة الاجل ، وعلى توفير مدخلات منها مصاديق الورق المقوى وتسهيلات التسيمة ، وانشطة تسويق المبيعات ، فضلا عن برامج تدريبية وتوجيهية لتسيمة كادر محلي . ومن كان وضع ترتيبات مشاريع مفرقة لتجهيز المنتجات الاولية ان يسهل ايضا في هذه العملية مساهمة كبيرة .

١١٢- كما ان خبرة بعض منظمات الامم المتحدة ، مثل مركز التجارة الدولية المشترك بين الاركتاد والغات ، في برامج تسويق المادرات ، يمكن ان تزود المنتجين الفلسطينيين والمؤسسات الفلسطينية بما يحتاجون اليه من مساعدة تقنية . ويمكن لمرامية المراكز وخبرته الوارمتمين في انشاء مرافق تسويق المادرات في العديد من البلدان الصناعية ان تعود بالفائدة على الاراضي المحتلة في تصميم برنامج هامل لتسويق المادرات ، بها في ذلك انشاء منظمة التسويق الفلسطينية المقترحة .

١١٣- ويمكن للمصادر المتعددة الاطراف والمنشائية ذات الصلة ان تسهم في اعادة الانتاج وتنمية الميناء التجاري في قطاع غزة وما يشمل به من مرافق الهياكل الامامية . والى ان يحدث ذلك ، يمكن ايلاء اعتبار لامكانيات وضع ترتيبات مرور خارجي للمادرات الفلسطينية الى الاسواق الاقليمية والدولية .

١١٤ - ولن اطار جامعة الدول العربية ، ووفقا لقرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية العربية ، ومع مناعاة أحكام المنظمة المقاطعة المادنة عن جامعة الدول العربية ، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي قرارات صحة الدول الاعضاء على تسهيل دخول المنتجات الزراعية والصناعية الفلسطينية الى اسواقها . الا ان امكانية وصول المنتجات الفلسطينية الى العديد من هذه الامواق قد انخفضت في الواقع وذلك للأسباب الاقتصادية والادارية التي ذكرت آنفا .

١١٥ - ولذلك يلزم القيام بمحاولة جديدة لتخطيط الامواق العربية التقليدية للمنتجات الزراعية والصناعية للاراضي المحتلة . ويتبني للامواق العربية في المنطقة ان توفر احد افضل المماثلة لتربية منتجات الازاقي المحتلة . ويتبني لاية محاور لـ لاستفادة من الامواق العربية القائمة و/أو الجديدة ان تركز على المجالات التي تضمن الصيزة النسبية للاراضي المحتلة وتبني اوجه التكامل مع شركائها التجاريين . وهذا يتطلب تحسين تنسيق السياسات والممارسات التي تؤثر على الانتاج الزراعي والصناعي . وكما لوحظ ، فان قمة فرطاً أساسيا آخر لدجاج هذه الجهود يشمل في تحسين توقيت السلع القابلة للتصدير وتحويلها الى هذه الامواق .

١١٦ - وثمة جانب آخر يلزم معالجته بصورة عاجلة ، فموسا بالدقن الى الانتعاش الفلسطينية في الاراضي المحتلة ، وهو جانب يشمل في استمرار اثر المنظمة المقاطعة المادنة عن جامعة الدول العربية على الصادرات الفلسطينية ، وتحقيق احكامها بطريقة تعطي زكها متزايدا للقدرة والاداء التصديريين الفلسطينيين . ويمكن لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية واتحاد غرف التجارة والمصارف العربية ، في اطار جهودها الرامية الى تحقيق الامن الغذائي الاقليمي وزيادة التجارة وتعزيز التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان العربية في المنطقة ، ان يعظما بدور هام في تعزيز وتوسيع الامواق في هذه البلدان لتسويق منتجات الازاقي المحتلة .

#### الخاتمة

- (١) للاطلاع على أعمال الدورة السابعة للمؤتمر بشأن اعتماد القرار ١٦٩ (د - ٧) ، انظر تقرير مؤتمر الامة المتحدة للتجارة والتنمية عن دورتها السابعة ، (TD/351) .
- (٢) حتى ١٥ كانون/يوليه ١٩٨٨ ، وردت ردود من جمهورية البانتان الاتحادية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، واليونان بالسياسة عن الدول الاعضاء في الجماعات الاوروبية ، وهنغاريا وفولندا والمراق والسويد ونيجيريا ولجته الجماعات الاوروبية .

### الحواشي (تابع)

- (٣) تتبع الدورية التي تتوافر بها البيانات امتيغاء يشمل المؤشرات الاحصائية الامامية للفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ بالإضافة الى معلومات عن التطورات في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ . انظر التقارير السابقة التي اعدتها امانة الاونكتاد حول هذا الموضوع ، أي "استعراض الظروف الاقتصادية للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة" (TD/B/1065) ، ١٩٨٥ ، "التطورات الاقتصادية الاخيرة في الاراضي الفلسطينية المحتلة" ، (TD/B/1102) ، ١٩٨٦ ، "التطورات الاقتصادية الاخيرة في الاراضي الفلسطينية المحتلة" ، مع اشارة خاصة الى القطاع المالي TD/B/1142 ، ١٩٨٧ .
- (٤) يلخص الجزء الثاني من هذا التقرير النتائج والتوصيات الرئيسية لدراسة متعمقة لدور القطاع التجاري الفلسطيني (UNCTAD/ST/SEU/7) واد كان الامسر كذلك ، فلا تناقض المسائل المتعلقة بالتجارة في الجزء الاول .
- (٥) انظر الفرعين باء وجيم ادناه .
- (٦) انظر "القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي" (UNCTAD/ST/SEU/3 و Corr.1 and 2) ، ١٩٨٧ ، الفصل الاول .
- (٧) التطورات الاقتصادية الاخيرة ... ، المصدر نفسه ، الفقرتان ٨ و ٤٢ - ٣ .
- (٨) انظر "القطاع المالي الفلسطيني الفلسطيني ..." ، المرجع نفسه (UNCTAD/ST/SEU/3) ، الفصل الاول .
- (٩) "التطورات الاقتصادية الاخيرة ..." ، المصدر نفسه ، (TD/B/1142) ، الفقرة ١٠٤ .
- (١٠) "تقرير مقدم من الأمين العام الى مجلس الأمن وفقاً للقرار ٦٠٥ (١٩٨٧)" ، (S/19443) ، ١٩٨٨ ، الفقرة ٤٩ .
- (١١) ILO, "Report of the Director-General - Appendices (Vol. 2)" (Geneva, 1988), p. 3 .
- (١٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، "تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني" ، تقرير مدير البرنامج" (DP/1983/23) ، ١٩٨٨ ، ص ٣ .
- (١٣) انظر : الجيزوزاليم بوست ، ٨٨/١/١٤ ، ٨٨/١/٢٢ ، ٨٨/١/٢٦ ، ٨٨/٢/٤ ، ٨٨/٢/٣ ، ٨٨/٢/٢٢ ، ٨٨/٢/٤ ، ٨٨/٢/٦ ، ٨٨/٢/٧ ، ٨٨/٢/٨ ، ٨٨/٢/١١ ، ٨٨/٢/١٢ ، ٨٨/٢/١٥ ، ٨٨/٢/٢٢ ، ٨٨/٢/٢٧ ، ٨٨/٢/٣٠ ، ٨٨/٤/١٨ ، بيديوت اجارونوت ، ٨٨/١/١٥ (بالعبرية) ، فلسطين الثورة ، ٨٨/٢/٩ ، ٨٨/٢/١٠ ، ٨٨/٢/١٧ ، ٨٨/٤/٧ ، ٨٨/٦/٥ (بالعربية) ، العيندشال شامير ، ٨٨/٢/٢٦ ، Israel Economist ، ادار/ مارس ١٩٨٨ .
- (١٤) فلسطين الثورة ، ٨٨/٦/٥ (بالعربية) . حسب التقديرات السابقة ، تبلغ الخسائر ٥٠٠ مليون دولار (الجيزوزاليم بوست ، ٨٨/٤/٢٩) .

## الحواشي (تابع)

- (١٥) الجيروزاليم بومست ، ٨٨/٥/١٧ ، ٨٨/٦/٢٠ .
- (١٦) "ومع ذلك ، فإن الكلفة التراكمية قد تكون نسبيًا أعلى كثيرًا وأصعب من أن يتحملها الاقتصاد الفلسطيني في الأراضي المحتلة ، لأسباب واضحة ... تتعلق بالقوة غير المتكافئة للاقتصاديين ، وعلاقة الشعبية وآثار السيطرة التي تتكاسف بتدابير تقييدية من كل نوع تطبق منذ بداية الانتفاضة" . ILO, "Report of the Director-General..." OP.Cit. para. 25
- (١٧) انظر مركز ياقنا للمخافة "الآثار الاقتصادية للانتفاضة" في اليوم السابع ، ٨٨/٤/١١ (بالعربية) .
- (١٨) للاطلاع على معلومات مفصلة عن هذه المبادرات ، يرجع إلى البلاغات الدورية الصادرة عن "القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة" ، التي يمكن الاطلاع عليها في أعداد فلسطين الثورة (بالعربية) منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ .
- (١٩) الفجر ، ٨٨/٥/٢٢ .
- (٢٠) الجيروزاليم بومست ، ٨٨/١/١٨ ، ٨٨/١/٢٠ ، ٨٨/٢/١٨ ، ٨٨/٢/١٨ ، ٨٨/٢/١٨ ، ٨٨/٢/٢٧ ، الفجر ، ٨٨/٥/٢٢ .
- (٢١) "على مدى ٢٠ عامًا ، لم تقم الحكومات الإسرائيلية عن عمد بتسمية تلك المناطق وتجاهلت كونها وحدة اقتصادية مستقلة . وبما أنها كانت تخشى أن يوحسي الاستقلال الاقتصادي بافكار عن الاستقلال السياسي ، فقد عززت التبعية ... وعندما فحص بنك إسرائيل في أواخر السبعينات الآثار المحتملة للإدارة الذاتية في الضفة الغربية وغزة ، مَشَّت أمام إسرائيل صورة تشير القلق . ولذلك ، اقترح وجوب عدم السماح تحت أي ظروف بإسداد ستار حديدي بين إسرائيل والأراضي ... " يديعوت احاروشوت ، ٨٨/١/١٥ (بالعربية) .
- (٢٢) الجيروزاليم بومست ، ٨٨/٢/١٨ ، ٨٨/٢/١٤ ، ٨٨/٢/١٦ ، ٨٨/٤/٣٦ ، ٨٨/٤/٢٧ ، ٨٨/٥/٣ ، الغابننشال تايمز ، ٨٨/٢/٢٨ ، موت البلاد ، ٨٨/٤/١ (بالعربية) .
- (٢٣) الجيروزاليم بومست ، ٨٨/٢/١٦ .
- (٢٤) مقتبسة من الغابننشال تايمز ، ٨٨/٢/٢٨ . انظر أيضا بنحاس لاندائو في الجيروزاليم بومست ، ٨٨/٢/٢٢ ، و م . بنغديعتي في الجيروزاليم بومست ، ٨٨/١/١١ ، للاطلاع على تحليلات الأثار المحتملة الطويلة الأجل للمجابهة الاقتصادية .
- (٢٥) يهودا ليطاني في الجيروزاليم بومست ، ٨٨/١/٢٠ .
- (٢٦) "يُرجح بسبب احتدام المشاعر على كلا الجانبين ، أن تتزايد فسي المستقبل صعوبة قيام أي شكل من النشاط الاقتصادي المشترك تحتظوه علاقات من مشل (عامل - رب عمل) أو (منتج - بائع جملة - بائع تجزئة) أو (مقاول - مقاول مسن الباطن) أو (مُصنّع - وكيل) أو (مقدم خدمات - زبون) أو (شريك - شريك)" ، Economist ، آذار/مارس ١٩٨٨ .



الحواشي (تابع)

- (٢٧) الجيروساليم بومست ، ٨٨/٦/٢ .
- (٢٨) المرجع نفسه .
- (٢٩) حسب الأرقام الواردة في هذا الفرع من : 1) Israel, Central Bureau of Statistics, Quarterly Statistics of the Administered Territories, Vol. IX, No. 2, (Jerusalem, CBS, 1979), pp. 63, 65, 69; 2) Israel, Central Bureau of Statistics, Judea, Samaria and Gaza Area Statistics (Jerusalem CBS, 1985), Vol. XV, No.1, Tables 6 and 13, pp. 168 and 175; 3) Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (Jerusalem, CBS, 1985), p. 711; 4) Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (Jerusalem, CBS, 1987), pp. 705 and 707 . وقد حولت الأرقام التي ترد أصلاً بالعملة الاسرائيلية إلى دولارات الولايات المتحدة وفقاً لمتوسط سعر الصرف السنوي International Monetary Fund, International Financial Statistics (Washington D.C., IMF, 1986) . وقد أدت التخفيضات المتكررة لقيمة العملة الاسرائيلية التي انخفض سعر الصرف من مستوى يعادل ٠,٠٠٠٢٥ شافل جديد = ١ دولار في عام ١٩٦٨ إلى مستوى ١,٤٨٧٨ شافل جديد = ١ دولار في عام ١٩٨٦ .
- (٣٠) يقصد بالتعبير في هذا التقرير عن المؤشرات الاحصائية بالنسبة للدولارات الامريكية الجارية وضع مقياس ثابت نسبياً للمقارنة بالأرقام المعبر عنها بالشواغل الاسرائيلية الجارية . إلا أن انخفاضاً كبيراً قد حدث منذ عام ١٩٨٥ في قيمة الدولار الأمريكي مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة . وتدل الزيادة في مختلف المؤشرات الاقتصادية مقيمة بالدولارات الامريكية خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ على زيادات بالأرقام الحقيقية تقل عما تبينه قيم الدولارات الامريكية الجارية .
- (٣١) انظر : "القطاع المالي الفلسطيني ..." ، المرجع المذكور .
- (UNCTAD/ST/SEU/3) ، الفصل الاول .
- (٣٢) حسب الأرقام الواردة في هذا الفرع من : (1) "The Palestinian financial..." Op. Cit. (UNCTAD/ST/SEU/3), Chap. IV; (2) Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (Jerusalem, CBS, 1985, 1986 and 1987), pp. 708, 688 and 706 respectively; (3) Israel, Central Bureau of Statistics, "Judea, Samaria..." Op. Cit., pp. 164 and 171; (4) Israel, Central Bureau of Statistics, "Statistical..." Op. Cit. (1987) p. 701 .
- (٣٣) انظر الفرع جيم - ٤ .
- (٣٤) انظر الحاشية ٣٣ للاطلاع على مصادر الأرقام . وقد كانت الزيادة في الناتج القومي الاجمالي للفرد بالنسبة لوحدات حقوق السحب الخاصة بمقدار مبهمة اضعاف تقريبا خلال الفترة .

الحواشي (تابع)

- (٢٥) حسب الأرقام الواردة في هذا الفرع من : Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (Jerusalem, CBS, 1987; 1978; 1983; 1986), pp. 705-8; 768-71; 762-65; 687-89 respectively; (2) Israel, Central Bureau of Statistics, Judea, Samaria and Gaza Area Statistics (Jerusalem, CBS, 1987), Vol. XVII, No. 3, pp. 80, 84, 90, 94; (3) Israel, Central Bureau of Statistics, "Statistical..." OP. Cit.(1985) p. 710; (4) Israel, Central Bureau of Statistics, "Statistical..." OP. Cit.(1985) p. 708
- (٢٦) حسب الأرقام الواردة في هذا الفرع من المصادر المبينة في الحاشية ٢٥ .
- (٢٧) الجيروزاليم بومت ، ٨٨/٢/٧ .
- (٢٨) المرجع نفسه ، ٨٨/٢/٢٢ .
- (٢٩) المرجع نفسه .
- (٤٠) المرجع نفسه ، ٨٨/٢/١٢ ، ٨٨/٢/٢٢ ، ٨٨/٦/٢٠ .
- (٤١) الهاشمار ، ٧٧/٥/٥ (بالعبرية) .
- (٤٢) الجيروزاليم بومت ، ٨٨/٦/٢ .
- (٤٣) حسب الأرقام من المصادر المبينة في الحاشية ٢٥ .
- (٤٤) حسب البيانات الواردة في هذا الفرع من : Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (Jerusalem, CBS, 1984, 1985 and 1987), pp. 769, 731 and 731
- (٤٥) تشمل هذه المعدلات على تعاضم النمو في عام ١٩٨٦ ، وتشمل الحسابات الخاصة بالفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ على اتجاه سلمي إجمالي في قيمة الناتج (- ١٩ في المائة) والدخل الناشء عن الزراعة (- ٢٩ في المائة) مقارنة بارتفاع في قيمة المدخلات بنسبة ١٧ في المائة .
- (٤٦) انظر "القطاع المالي الفلسطيني ..." ، المرجع المذكور . UNCTAD/ST/SEU/3) ، الفصل الأول .
- (٤٧) انظر صوت البلاد ٨٨/٤/١ ؛ و الجيروزاليم بومت ، ٨٨/٢/١٦ ، و ٨٨/٦/٢ ؛ و العبر ٨٨/٥/٢٢ .
- (٤٨) انظر : مركز يافا للمحافة ، "الإشارة الاقتصادية ..." ، المرجع نفسه .
- (٤٩) حسب من : Israel, Central Bureau of Statistics, "Statistical..." OP. Cit.(1987), pp. 736-7; and ECWA, "The industrial and economic trends in the West Bank and Gaza Strip" (E/ECWA/UNIDO/WPI) 1981, p.8

الحواشي (تابع)

- Israel, Central Bureau of Statistics, "Statistical..." OP. (٥٠)  
Cit.(1987), p. 708; and Israel, Central Bureau of Statistics, "Judea,  
Samaria..." OP. Cit.(1985), pp. 163-176, Also see "The Palestinian  
· financial..." OP.Cit.... (UNCTAD/ST/SEU/3), Chap. I
- Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of (٥١)  
Israel, (Jerusalem, CBS, 1981, 1982, 1983, 1984, 1985, 1986 and 1987), pp.  
· 742-3, 764-5, 792-3, 774-5, 736-7, 718-9 and 735-6, respectively
- "The external trade sector of the occupeid Palestinian : في" (٥٢)  
· territories" (UNCTAD/ST/SEU/7)
- المذكور "القطاع المالي الفلسطيني ..." ، المرجع المذكور (٥٣)  
· العمل الأول . (UNCTAD/ST/SEU/3)
- الجيروزاليم بوست ، ٨٨/٦/٢ . (٥٤)
- انظر : مركز بيفنا للمخافة ، "الاشارة الاقتصادية ..." ، المرجع نفسه . (٥٥)
- انظر الجزء الثاني . (٥٦)
- الارقام المستشهد بها في هذا الفرع بالنسبة لجميع السنوات بامتثاء (٥٧)
- Israel, Central Bureau of Statistics, "Statistical..." OP. : سنة ١٩٨٧ مستقاة من :  
ILO, "Report..." Cit.(1987), pp. 718-24  
· OP. Cit., pp. 9-11
- اي معدل مشاركة قوة العمل بالنسبة للسكان الذين هم في سن العمل ، (٥٨)  
· انظر : ILO, "Report..." OP. Cit., pp. 8-11
- Ibid. p. 13 (٥٩)
- "The external trade..." OP. Cit. (UNCTAD/ST/SEU/7) : انظر (٦٠)  
· ILO, "Report..." OP. Cit., p. 11 (٦١)
- المرجع السابق نفسه . (٦٢)
- انظر : "The external trade..." OP. Cit. (UNCTAD/ST/SEU/7) (٦٣)
- Israel, Ministry of Finance, Department of International (٦٤)  
Affairs and Investment Authority, Main Economic Indicators 1972-1987 and  
· forecast for 1988, (Jerusalem, The Ministry, March 1988)
- (٦٥) "التطورات الاقتصادية الاخيرة ..." المرجع سابق الذكر ، (TD/B/1142)  
· و "القطاع المالي الفلسطيني ..." ، المرجع المذكور ، (UNCTAD/ST/SEU/3)
- الجيروزاليم بوست ، ٨٨/٧/٧ و ٨٨/٩/٢ ، الخبر ، ٨٨/٨/٢٣ (٦٦)  
· بديهي لاندوا في الجيروزاليم بوست ، ٨٨/٢/٢٣ (٦٧)

## الحواشي (تابع)

- (٦٨) "الخطوات الاقتصادية الأخيرة..." ، مرجع سبق ذكره ، (TD/B/1142) ،  
العقرتان ١١١ و ١١٢ .
- (٦٩) Israeli Economist نيسان/ابريل ١٩٨٨ .
- (٧٠) الجيروزايم بوست ، ٨٨/٢/٥ .
- (٧١) المرجع نفسه ، ٨٨/٢/١٨ ، ٨٨/٢/٢٢ ، ٨٨/٢/٢٣ ، الفجر ، ٨٨/٢/٢٨ ،  
و ٨٨/٦/٥ ، و جيروزايم بوست ، ٨٨/٢/١٤ ، ٨٨/٢/٣٠ .
- (٧٢) انظر : الجيروزايم بوست ، ٨٨/٢/١٨ و ٨٨/٤/٢٦ ، الفجر ، ٨٨/٥/١٥ .
- (٧٣) انظر : الجيروزايم بوست ، ٨٨/٢/١٨ ، ٨٨/٤/٢٦ ، الفجر ، ٨٨/٥/١٥ .
- (٧٤) الجيروزايم بوست ، ٨٨/٦/٢ .
- (٧٥) M. Benvenisti, The West Bank Data Base Project 1987 Report ،  
(Jerusalem, WEDBP, 1987), pp.28-32 وانظر أيضا جيروزايم بوست ، ٨٨/٢/٧ .
- (٧٦) حسب الارقام في هذا الفرع من : (1) Israel, Central Bureau of  
Statistics, Statistical Abstract of Israel, (Jerusalem, CBS, 1983, 1985,  
1986, and 1987), pp. 766, 712, 692 and 710; (2) Israel, Central Bureau of  
Statistics, "Quarterly..." Op. Cit., p. 72; (3) Israel, Central Bureau of  
Statistics, "Statistical..." Op. Cit. (1983), p. 202; (4) Israel, Central  
Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (Jerusalem, CBS, 1986,  
and 1987), pp. 198, 204 and 711;
- (٧٧) الفجر ، ٨٨/٦/٢٨ ، الجيروزايم بوست ، ٨٧/١٠/١٢ ، ٨٧/١٢/٢ .
- (٧٨) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة ... المرجع المذكور (TD/351) ،  
ص ٢٧ - ٢٨ .
- (٧٩) Council Regulation (EEC) No. 3363/86, Official Journal of the  
European Communities, 1/11/86, No. L 306/103-104
- (٨٠) معلومات عن اجراءات مياحة للجماعة الاقتصادية الاوروبية ترد في  
المذكرة الشفوية الصادرة عن لجنة الجماعات الاوروبية في ١٧ ايار/مايو ١٩٨٨ استجابة  
لمذكرة الاونكتاد (PAL) TDO/140 المؤرخة في ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٨ .
- (٨١) اعمال الاجتماع الوزاري المعني بالنظام الشامل للافضليات التجارية  
فيما بين البلدان النامية ، بلغراد ، ١١ - ١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، المجلد  
الثاني، صفحة ٤ .
- (٨٢) الجيروزايم بوست ، ٨٧/١٢/٢ .

الحواشي (تابع)

- (٨٣) أنظر مثلاً "التطورات الاقتصادية الأخيرة..." (TD/B/1142) ، الجزء الثاني .
- (٨٤) المرجع نفسه .
- (٨٥) أنظر الحاشية ١ .

-----

